بحث

بسم الله الرحمن الرحيم

مدرسة القضاء الشرعى
وتطوير الأزهر

بقلم الدكتور

مجاهد توفيق الجندى

هذا البحث ينقسم إلى شقين اثنين

١ - الشق الأول : مدرسة القضاء الشرعى

٢ - الشق الثان : تطوير الأزهر

رات

com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمة

الأزهر فى ماضيه وحاضره

قبل حديثنا عن إنشاء مدرسة القضاء الشرعى والأزمة التى قامت بسببها ثم تطوير الأزهر بعد ذلك لابد من تمهيد بمثابة مقدمة لازمة لفهم جذور هذه الأزمة من أساسها وهى : أن الأزهر فى الماضى كان يضم صفوة العلماء الذين استخلفهم الله وجعلهم حَراساً على الشريعة الإسلامية ، فحافظوا مخلصين له الدين على هذه الرسالة ، فمنحهم الله من الهيبة ما أخضع لهم السلاطين والملوك ، وألان لهم قناة المجتمع فسمع الناس لهم وأطاعوا .

وكان للأزهر جلال يختال به التاريخ فخراً ... وفى ظل هذا الأزهر القديم فى ماضيه الزاهر كان أهل الأزهر مطمح أنظار البلاد الإسلامية ، ،كان لهم الصف الأول فى جميع المظاهر الوطنية ، وكانت لهم المواقف المشهورة فى مقاومة الاستعمار وكان لهم من قوة العقيدة ما أتعب المستعمرين وزلزل أقدامهم .

لقد وقف الأزهر مواقفه المشهورة يدافع عن مصر ضد الاستعمار، وقد حسب نابليون للأهزيين حسابهم فى حملته على مصر وكان يتودد إليهم خداعاً فلم يفلح فى إخضاعهم ... ورضى أهل الأزهر بمدافع الفرنسيين تسلط عليهم من جبل المقطم ولم يرضوا بالخضوع لظلم الإستعمار ، هذا موقف مشهود من مواقف الأزهر القديم .

وعندما وضع الانجليز أول اقدامهم فى مصر ... تآمروا على الأزهر ليغيروا من وضعه ، ويضعفوا من سلطان أهله حتى تستقر أقدامهم فى مصر ، وتلوث الأزهر بسياسة المستعمرين ، فمضى يتعثر فى أداء رسالته حينا من الدهر ، كلما حاول أن ينهض اعترضته النائبات التى تعجزه حسب المجتمع الذى يعيش فيه والظروف التى تناهضه أو تواتيه .

وقد استقر فى نفوس الإنجليز أن قوة الأزهريين مستمرة من عقيدتهم الدينية ، وتتجلى خطط المستعمرين ضد الأزهر لمن اطلع على تقرير «ملنر» الإنجليزى ، وما رسمه «چورچ لويد» فى كتابه «تاريخ مصر» .

ومن عهد هذا الإستعمار بدأ وضع العقبات التى تعوق الأزهر عن أداء واجبه ، وهكذا يقول أحد ساسة الإنجليز « إن أقدام انجلترا لا تستقر فى مصر مادام الأزهر يدرس هذا الكتاب يعنى القرآن الكريم » .

وقد استغل الإستعمار الإنجليزى ضعف الحكومات السابقة وليس لها منهج دينى يمدها بقوة الإنكار على الإستعمار – فلانت قناتهم ، حتى استطاع الإستعمار أن يدخل إلى بلادنا القوانين الإستعمارية التى تحصن ما حرم الله – فاستعمل الربا فى ظل القانون، وشرب الخمر بمعاونة القانون ، وتزنى المرأة فى غير بيت الزوجية فى حماية القانون .

ومن ذلك الوقت تلوث المجتمع الإسلامى واستعصم بالقانون – ومن ثار ونصح غيرة على الدين اتهم بالخروج على نظام القوانين ، وهكذا تحدث للناس أقضيه وشهادات بقدر ما أحدثوا من الفجور .

ومن ذلك انتقل الأزهر من ماضيه المجيد إلى حاضره الذى يلجىء إلى دوام النصيحة وانتهاز الفرص التى تواتيه فى الرجوع إلى ما كان له من هيبة وغيرة على الدين (١) .

العقبات والمعوقات التى وضعها الإنجليز عثرة فى سبيل الأزهر :

١ – سياسة الإستعمار .
٢ – أعوان الإستعمار بأقلامهم المأجورة .
٣ – محررو الصحف والمجلات الإباحيون والمتحللون .
٤ – عزل الأزهر وحرمان مؤهلاته من التأهيل لوظائف الدولة الكبرى.
٥ – إنشاء المدارس المدنية بحجة ان علوم الأزهر عفا عليا الزمن ولم تعد صالحة لمواكبة النهضة العالمية .

(١) سياسة الإستعمار الإنجليزى للقضاء على الأزهر :

عُنى الإنجليز بدراسة حال الأزهر ووضع التخطيط الذى يغّير من نظامه حتى يضعفوه ثم يخضعوه وتدخل الإنجليز فى كل صغيرة وكبيرة ، حتى أصبحت سلطة المعتمد البريطانى فوق كل السلطات ، وشلت سلطة الوزراء المصريين وأخذ اللورد «كرومر» منذ تولى منصبه وطوال فترة وجوده بمصر (١٨٨٣م – ١٩٠٧م) أخذ على

عائقه تنفيذ السياسة البريطانية الإستعمارية فى البلاد ، فوضع قواعدها محاولا ايهام المصريين بأنه يعمل لصالحهم (١) .

وقد ربط اللورد «كرومر» تنفيذ سياسته هذه وثبات الاستعمار بإضعاف الأزهر وتغيير نظامه حتى يطغى عليه منهج التعليم المدنى ، وينصرف الناس عنه بحجة توحيد التعليم ، والهدف من هذا أن يقع الأزهر تحت خضوع إحدى الوزارات . فيتمكن المستشار الإنجليزى (دانلوب) – الذى كان يسيطر على التعليم المدنى – من إضعاف الأزهر بواسطة الحكومات السابقة الضعيفة – وقد رسموا لذلك سياسة تحمل الأزهر على الاندماج فى وزارة المعارف إذ ذاك .

ومن كلام اللورد «كرومر» فى كتابه «تاريخ مصر الحديثة» قال : فإذا تعذر اندماج الأزهر فى الوزارة فلابد من رعاية أمور ثلاثة :

١ – حرمان رجال الأزهر من وظائف الدولة الكبرى ، مخافة استغلال عقيدتهم فى مجال وظيفتهم .

٢ – عدم تسوية المؤهلات والشهادات الأزهرية بنظيرتها المدنية فى القيم المادية ، حتى ينصرف الناس عن إلحاق أبنائهم بالأزهر .

٣ – إضعاف الصلة التى ترتبط بين التعليم الدينى والتعليم المدنى ، وقد كان من آثار ذلك إلغاء التعليم الدينى من المدارس الإلزامية آنذاك .

ولما قام أهل الخير والغيرة بانشاء الجمعيات لتحفيظ القرآن الكريم ، سلطوا عليها وزارة الصحة لتغلقها بحجة أن أمكنتها غير صحية ، ومازالت هذه المبادىء المعادية للأزهر مرعية بالتوارث الخبيث الذى رسمه المستعمر... وقد مرت العهود الطويلة على التعليم الدينى وهو مضطرب بين إلغائه ، أو وجوده مع اعتبار الرسوب فيه غير عائق عن نجاح التلاميذ ليتهاونوا فى كتاب الله تعالى .

(ب) الأقلام المأجورة لأعوان المستعمرين :

وكانت هذه الأقلام تنفث سمًا تحمل فى طياتها معاول هدم للأزهر ، لأن ثقافتهم كانت ملحقه من ثقافة الأجانب فكانوا فى كل فرصة سانحة يحطون من شأن الأزهر ،

وينالون من كرامة أهله حتى يهونوا على المجتمع ، وكانوا يحسنون للحاكم منهجهم ويقصدون من وراء ذلك القضاء على الأزهر ، وكانت تنشر مقالاتهم فى صدر الصحف وتحرف مقالات الأزهريين للرد عليهم ، أو تختزل اختزالا معيبا تحت عنوان فى آخر الصفحات .

(جـ) محررو الصحف والمجلات الإباحيون ... المتحللون من المبادىء والقيم النبيلة :

هؤلاء كتبوا مقالات تشكك فى وجود الله إلى مقالات تدعوا إلى الاختلاط وتحديد النسل ومنع الطلاق وتعدد الزوجات بقصد تضليل اذهان الشباب ، والعوام الذين يجهلون سر الشريعة ، وليس لهم قوة الدفاع عن دينهم، ثم يدعون إلى التمسك بتقاليد الغرب ، ليطغوا بذلك على التقاليد الإسلامية التى ورثها أهل الشرق من الآداب الدينية والاجتماعية ، وفى هذه المقالات قضاء على تراث كريم حفظ على المسلمين عزتهم وكرامتهم !! تلك صحف ومجلات كانت معاول هدم لما درج عليه المسلمون فى نشر مبادىء الدين وآدابه .

(د) عزل الأزهر وحرمان شهاداته ومؤهلاته من التأهيل لوظائف الدولة الكبرى :

وقد قصد المستعمرون بهذا ، ألا يوجد عنصر دينى فى الشئون الكبرى للدولة مخافة أن ينزع فى مشروعاته إلى سن القوانين المستمدة من مبادىء الدين الإسلامى وبالتالى ينصرف الناس عن الأزهر لأنه لا يوصل إلى أهم مناصب الدولة .

(هـ) إنشاء المدارس المدنية الحديثة التى تدرس العلوم الدينية والعلوم العربية والعلوم الحديثة لتنافس الأزهر :

وقد انشأ المستعمرون هذه المدارس بقصد منافستها للأزهر ، فقد رصدوا لها الميزانيات الكبيرة للانفاق على أساتذتها وطلابها . وانشأوا بها قسماً داخلياً لمن أراد المبيت بها ؛ بل إن بعض هذه المدارس جبرت طلابها على الإعاشة بها إعاشة كاملة على نفقة الحكومة ، ولطلابها مرتبات شهرية عظيمة ونفصل بعد ذلك ما أجملناه من القول .

الإستعمار الإنجليزى يكرس جهوده للقضاء

على الأزهر حارس الإسلام ولغة القرآن

دأب الإستعمار الإنجليزى على مهاجمة الإسلام وأنه كان سبباً فى تخلف أتباعه والمنتمين إليه ، وسخر لذلك أقلام المأجورين من المستشرقين الحاقدين على الإسلام من أمثال «ستانلى لين بول» الذى هاجم الإسلام واعتبره فاشلاً عن التطور بما يتلاءم مع ظروف العصر ومنهم أيضاً كاتب استعمارى متعصب هو « ديسى – Dicey » الذى حرص كل الحرص على أن يثير ثائرة الأقباط على المسلمين فيهاجموا الإسلام عن طريق الصحافة القبطية التى خلقها لهم الإستعمار الإنجليزى مثل جريدة «الوطن» التى لعبت دوراً خطيراً من بعد فى إشعال نار الأحقاد الدينية ، للتفرقة بين الأخ المسلم وأخيه القبطى ، بل والعمل على إحداث فتنة فى البلاد ، لتشغل الناس عن حربهم ومقاومتهم .

ومن الكتاب المأجورين أيضاً المدعو «فريد كامل» ذلك الذى كتب مقالاً فى جريدة «الوطن» ضد الإسلام كان مما جاء فيه «إن الإعتزاز بالقوة والاستهتار بالضعف هما الحجران اللذان بنى عليهما مجد الإسلام» (١) .

كما شارك «كرومر» فى هجومه على الإسلام ، وتبعه الذين حرصوا فى الكتابة المعادية للإسلام ، وغير ذلك من الكتاب الذين جندهم المستعمرين الإنجليز ليقضوا على الإسلام وأتباعه بكل السبل الممكنة وغير الممكنة .

فتارة يشجع على سفور المرأة المسلمة وخروجها على الشرع الشريف ، وتارة يبث الفرقة بين المسلمين والأقباط ، وتارة ينشأ المدارس التى تخرج المدرسين والقضاة و ... المدنيين ، وبذلك تستغنى عن خريج الأزهر ، فيهجره الناس إلى تلك المدارس المدنية التى تعطى لمن يلتحق بها النقود الكثيرة وغيرها من وجوه التشجيع وأنواعه ، وبذلك يترك الناس الأزهر فيموت وحده ، وبذلك يقضوا على القرآن .

فأنشأ الإستعمار من المدارس «مدرسة المعلمين» ، «تجهيزية دار العلوم» ، «مدرسة القضاء الشرعى» ، وهى التى سيتركز بحثنا هذا عليها ، ولعلنا بذلك نلقى ضوءاً جديداً على الأزمة التى قامت بسبب إنشاء هذه المدرسة والمظاهرات التى قام بها طلاب الأزهر ، والنتائج التى ترتبت على ذلك بتطويره .

ويؤكد ما ذهبنا إليه قول الخديو عباس حلمى الثانى «أن سياسة (فرق تسد) ليست حكمة إنجليزية ، ولكنها إحدى القواعد النادرة التى شاءت انجلترا أن تقبلها من العالم

اللاتينى .. ولقد كان الانقسام والفرقة شاملة فى مصر بفضل اللورد كرومر (٢) ... وكان جواسيس قلم المخابرات البريطانية يعرفون كيف يفتحون لأنفسهم كل الأبواب ، وكنت تجدهم فى كل طبقات المجتمع » .

ويدعم ما يؤكد وجهة نظرنا ما ذكره سعد زغلول فى مذكراته ، عن سعى الإنجليز فى بث الفرقة الدينية بإصدار كتاب «يبدى رأياً واحداً هو الرأى الطاعن فى الدين والجارح لإحساس المسلمين» كما قال سعد بأن «دنلوب» والمستشارين الإنجليز ، كانوا مصرّين على تدريس هذا الكتاب فى «مدرسة المعلمين» وقد سبق هذا الكتاب كتابان من نوعه ، وكذلك سعى الإنجليز لتعيين أقباط فى وزارة المعارف «وحمايتهم» بما دعا سعد أن ينهر «دنلوب» عن اتباع هذه السياسة (٣) .

الإنجليز يحاربون لغة القرآن بإحلال العامية محل الفصحى

بلغ تغلغل الإنجليز فى شئون مصر مبلغه !! وشجعوا على هجرة الأجانب إليها خاصة نصارى الشام ، الذين انضموا إلى أقاربهم المقيمين فى مصر وبدأوا حربهم الشعواء على الإسلام والعروبة ، فهؤلاء كانوا يعملون لنصرة أبناء دينهم أمثال «كرومر» و «زويمر» و «دنلوب» و«غورو» و «اللنبى» وهم فى الأساس من القساوسة المعروفين بكيدهم الخفى للإسلام والمسلمين .

فهذا «دنلوب» كاهن السياسة التعليمية الفاسدة التى زرعها فى مصر لقطع صلة الأجيال بالإسلام ، و «كرومر» الحاكم البريطانى الذى أذل المصريين لمدة ربع قرن من الزمان ، والذى حرص كل الحرص على صياغة جيل من المثقفين ثقافة أوربية يقبل التعاون مع الاستعمار ويخلفه فى حمل راية التفرنج بعدرحيل جيوشه ، حتى يضمن قهر الإسلام ، ويأمن بعث المسلمين من جديد بعد رحيله (١) .

ولكن من الغريب والمؤسف حقاً أن يسير فى هذا الخط المدمر أناس من أبناء المسلمين أضلهم الشيطان على علم ، وعميت أبصارهم عن الحقيقة ، فكانوا خداماً وعبيداً لأسيادهم وأولياء نعمتهم من الفرنج(٢) .

ويتضح ما نقوله أكثر وأكثر عندما نسمع «جلادستون» رئيس وزراء انجلترا الذى وقف فى مجلس العموم البريطانى فى أواخر القرن التاسع عشر ممسكاً بيمينه القرآن

المجيد ، وصاح فى أعضاء البرلمان قائلاً : « إن العقبة الكئود أمام استقرارنا بمستعمراتنا فى بلاد المسلمين هى شيئان ، ولابد من القضاء عليهما مهما كلفنا الأمر ، أولهما : هذا الكتاب ، وسكت قليلاً ، بينما أشار بيده اليسرى نحو الشرق ، وقال : (وهذه الكعبة) (٣) وقال أيضاً : (مادام هذا القرآن موجوداً بين المسلمين فلن تستطيع أوربا السيطرة على الشرق ، ولا أن تكون هى نفسها فى أمان) (٤) . وهو القائل أيضاً : « لن تستقيم حالة الشرق ما لم يرفع الحجاب عن وجه المرأة ، ويغطى به القرآن » (٥) .

أما «كرومر» فيقول : (جئت لأمحو ثلاثا : القرآن والكعبة والأزهر)(٢) .

وهذا «لورنس براون» يقول : (إن الإسلام هو الجدار الوحيد فى وجه الإستعمار الأوروبى) (٣) .

وبعد سقوط القدس ١٩٦٧م قال : راندلف تشرشل : لقد كان إخراج القدس من سيطرة الإسلام حلم المسيحيين واليهود على السواء ، إن سرور المسيحيين لا يقل عن سرور اليهود ، إن القدس قد خرجت من أيدى المسلمين، وقد أصدر « الكنيست اليهودى » ثلاثة قرارات بضمها إلى القدس اليهودية ، ولن تعود إلى المسلمين فى أية مفاوضات مقبلة ما بين المسلمين واليهود (٤) .

وقبل ذلك وفى ذكرى مرور مائة سنة على استعمار الجزائر قال الحاكم الفرنسى فى الجزائر : « أننا لن ننتصر على الجزائريين مادامو يقرءون القرآن ويتكلمون العربية ، فيجب أن نزيل القرآن العربى من وجودهم ، ونقتلع اللسان العربى من ألسنتهم »(٥) .

والمتتبع لتاريخ العلاقات ما بين الغرب والشرق الإسلامى ، يلاحظ حقداً مريراً يملأ صدر الغرب حتى درجة الجنون ، يصاحب هذا الحقد خوف رهيب من الإسلام إلى أبعد نقطة فى النفسية الأوربية (٦) .

ولقد سمعنا أقوال بعض قادتهم أن الغرب وحضارته بكل فروعها القومية وألوانها السياسية المفعمة بالظلم الصارخ تشهد لنا بموقفه الذى لا يتغير تجاه الإسلام ، إن حضارة الغرب تحاول تدمير الإسلام وانهاء وجود شعوبه دون رحمة أو هوادة .

وكعناصر أى معركة : كانت (القيادة) صليبية ، و(القاعدة) أرض وطننا المسلم مصر ، و(الأسلحة) متنوعة مادية ونفسية ، و(الجنود) عسكريين ومفكرين ومبشرين ، و(الضحية) بسطاء المسلمين ومستضعفيهم ، و(العملاء) الهواة منهم والمحترفون ، الحكام والقادة الفكريون يمارسون بأيديهم إبادة مقومات القوة فى أمتنا ليسهلوا على عدونا الكبير

المتربص بنا إلتهامها .. وما أفظعها من مهمة يمارسها العملاء حين يدمرون أممهم ، ثم يدفعونها فى فم الغول الإستعمارى البشع ، ليلتهمها لقمة سائغة (١) .

وتبدأ المعركة بالحرب ضد القرآن فى صورة الحرف العربى الذى كتب به، وقامت الحملة المسعورة بالنداء بزيادة عدد ساعات اللغة الإنجليزية التى تدرس بها كل العلوم ماعدا العربية منذ دخول التلميذ المرحلة الإبتدائية ،منذ نعومة أظفاره ، وعلى هذا يكون التلميذ بعد انتهاء دراسته الإبتدائية قادراً على التكلم بالغة الأجنبية فيستعين بها على صناعته أو وظيفته (٢) .

وواصلت الحملة المسعورة الدعوة إلى محاولة اقتباس الحروف اللاتينية فى الكتابة العربية . فنجد مجلة «المقتطف» تكتب تحت عنوان «تصوير اللفظ العربى بحروف افرنجية » تقترح ترك الحروف العربية ، وتضع جدولاً تبين فيه ما يقابل الحروف العربية من حروف افرنجية مع الحركات العربية من ضمة وفتحة وكسرة ، ثم تشرح مزايا هذا الأسلوب بأن الحروف الأفرنجية كثيرة الأشكال بين كبير وصغير ، فاذا أريد كتابة الكلمات العربية بكل نوع أمكن ذلك بسهولة ، وهذه الطريقة تجعل كتابة العربية سهلة ، ثم تكشف المجلة النقاب عن سبب تلك الدعوة ، وظهورها فى ذلك العهد ، فقد استنبطت الطريقة منذ بضع سنين ، وكنا نترقب الفرص لإشهارها ، لأنها أسهل مراساً من كل طريقة أخرى ، (٣) .

وغير ذلك مما يطول شرحه من الدعوات التى حيكت ومازالت تحاك للقضاء على المسلمين مما ليس محله هنا الآن .

مظاهرات الازهريين بسبب إنشاء مدرسة القضاء الشرعى

أنشئت مدرسة القضاء الشرعى سنة ١٩٠٧م بعدإنشاء مدرسة دار العلوم من قبل سنة ١٨٧٢م فأحسن الأزهريون المصير المظلم الذى ينتظر الأزهر ، ولعلهم شعروا بأن نية القضاء على جامعتهم قد بيتت بليل منذ أمد بعيد ، وأن هذه السياسة التعليمية الوافدة من الخارج إنما هى استجابة لهذه النية الخفية ، فقد أصبحت الحكومة فى غنى عنهم ، لأن لها مدرسة لتخريج معلمى اللغة العربية وما يتصل بها فى مدارسها وها هى ذى تنشىء مدرسة لتخريج القضاة سيتقلص بها ظل الأزهر فى المحاكم ، فماذا بقى للأزهر بعد ذلك إلا الخطابة والإمامة فى المساجد ؟. وقد كان يقوم بها من يحسن قراءة الخطابة من ديوان قديم مشكول كديوان ابن نباتة .

الاضراب العام

وتهامس رجال الأزهر أساتذة وطلاباً بالتذمر من هذه الحال التى آل إليها الأزهر وتلاقت أسباب كثيرة على ضرورة الاضراب عن الدروس ، وتصايح الطلاب بهذه الفكرة، فانفجرت الثورة ، ووقف الشيخ «حسونة النواوى» إلى جوار باب الأزهر يشهد صفوف الأزهريين تخرج منه متتابعة ، فتساءل : إلى أين يا أبنائى – كما روى الشيخ محمود أبو العيون لبعض أصدقائه – فأجابوه : إلى ديارنا وقرانا ... لقد تركناه ينعى من بناه . فبكى الشيخ بصوت منتحب ونبرات حزينة ، وعاد هو الآخر ليقدم استقالته .

واشتد خطر هذه الحركة حتى خشيت الحكومة مغبتها ، فأصدرت أمراً بتأليف لجنة مكونة من فتحى زغلول باشا وعبد الخالق ثروت باشا واسماعيل صدقى باشا لوضع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١م وبمقتضاه تكون مدرسة القضاء الشرعى تابعة للأزهر من ناحية الاشراف العلمى .

فقد جاء فى المادة الثالثة من هذا القانون : أن مدرسة القضاء الشرعى تكون قسماً ملحقاً بالجامع الأزهر ، وتبقى حافظة لنظامها المقرر لها فى قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٧م ويحل مجلس الأزهر الأعلى محل ناظر المعارف العمومية فى جميع الاختصاصات التى له الآن بمقتضى القانون المشار إليه .

وقد رئى بعد ذلك أن الأزهر فى حاجة إل أقسام أخرى للتخصص يزداد فيها العالم تمكنا فى المواد الأزهرية الأصيلة ، فأنشىء قسم للتخصص بالأزهر سنة ١٩٢٣م ، وكان هذا القسم يتكون من عدة شعب منها : شعبة الفقه والأصول لإعداد المتخرجين فيها لتولى وظائف القضاء الشرعى وكان ذلك تمهيداً لالغاء مدرسة القضاء الشرعى .

ثم توجهت العناية إلى التوسع فى دراسة العلوم الحديثة فى المرحلتين الإبتدائية والثانوية بالمعاهد الدينية فزودت المعاهد بالمعامل اللازمة لهذه الدراسة ، وأنشىء لهذه العلوم تفتيش مستقل مقره إدارة الأزهر .

ثم جاء الشيخ المراغى شيخ الأزهر يلغى التعليم المزدوج ومنه مدرسة القضاء الشرعى فى مذكرته التى قدمها للحكومة (٢) .

الشق الأول : مدرسة القضاء الشرعى

أنشأت مدرسة القضاء الشرعى بمقتضى الأمر العالى فى ١٢ محرم ١٣٢٥هـ «نوفمبر سنة ١٩٠٧م» وهى آخر مدرسة فى سلسلة المدارس التى ساعد على انشائها المستعمرون على يد كاهن السياسية الانجليزية (دنلوب) الذى جاء يحمل فى طيات قلبه كرها للإسلام وحقدا على حصنه الحصين وهو «الأزهر» حامى حمى الدين وقرآنه العظيم ولغته الفصحى بحروفها العربية، كما ذكرنا ذلك بالتفصيل فى المقدمة.. وكان مقر هذه المدرسة ومكانها بشارع «البرامونى» بحى عابدين بالقاهرة، وأول ناظر لها هو «عاطف بك بركات» أحد خريجى مدرسة دار العلوم .

وقد بذل مجهودا كبيرا فى جعلها مدرسة نموذجية من الطراز الأول لتخريج القضاة والكتاب بالمحاكم الشرعية وكان حريصا كل الحرص على ألا يختار للتدريس بها – باعتبارها مدرسة ناشئة ـ إلا كبار العلماء وشباب العلماء الممتازين، فاختار على سبيل المثال للتدريس بها فضيلة الشيخ «مصطفى عبد الرازق» الذى أصبح فيما بعد وزيرا للأوقاف ثم شيخا للأزهر وهو من أسرة كبيرة اشتهرت بالعلم والفضل والرياسة... (١) .

مدة الدراسة بهذه المدرسة :

انقسمت مدة الدراسة التى بلغت تسع سنوات إلى قسمين :

(أ) **القسم الأول** : ومدته أربع سنوات .
(ب) **القسم الثانى** : ومدته خمس سنوات .

بعض نصوص الأمر العالى بإنشاء مدرسة القضاء الشرعى .
وقد جاء فى المادة الأولى :

«يخصص قسم من الأزهر لتخريج فضاء ومفتيين وأعضاء ووكلاء دعاوى وكتبة للمحاكم الشرعية ويسمى مدرسة القضاء الشرعى»

وجاء بالمادة الثانية:

«تكون هذه المدرسة باعتبار كونها قسما من الأزهر تحت إشراف شيخه،

ويكون لطلبتها مالغيرهم من الأزهريين» يصدر لمن ينجح فى الامتحان النهائى للقسم الثانى «البيورلدى» العالى المنوه عنه فى المادة ٥٣ من قانون الأزهر، وزيادة على ما لحامله من المزايا يصير أهلا بموجبه لأن يكون وكيل دعاوى... الخ

أما المادة العشرين فقد جاء فيها : لايصح أن ينتخب مدرس بهذه المدرسة من غير علماء الأزهر الا ان كان مسلما حميد السيرة، ومشهود له بالبراعة فى الفن المعين لتدريسه

العلوم التى كانت تدرس بمدرسة القضاء الشرعى :

كانت تدرس بهذه المدرسة علوما شرعية (دينية) وعلوما عربية وغيرها...

فعلوم القسم الأول هى حسبما جاء بالمادة السابعة:

التفسير الحديث ـ الفقه ـ التوثيقات الشرعية ـ التوحيد ـ المنطق ـ آداب وأخلاق دينية نظام المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسبية ونظام القضاء والادارة ـ اللغة العربية ـ الحساب والهندسة ـ التاريخ والجغرافيا ـ الخط «أما علوم القسم الثانى فبينتها المادة الثالثة عشر من الأمر العالى المذكور وهى التفسير والحديث ـ حكمة التشريع ـ الأصول ـ آداب البحث ـ توحيد ـ منطق آداب وأخلاق دينية ـ أصول القوانين ـ نظام المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسبية ونظام القضاء والادارة ـ محاضرات عامة ودراسة بعض القضايا ذات المبادئ الشرعية ـ اللغة العربية ـ العلوم الرياضية ـ التاريخ ـ تقويم البلدان ـ الخواص التى أودعها الله فى الأجسام (٢) .

والأوراق المطلوبة: لن تكلف المتقدم اليها الا مليمات قليلة وهى:

١ـ طلب على ورقة تمغة فئة ٣ قروش.
٢ـ شهادة الميلاد أو صورة مستخرجة من دفتر المديرية أو المحافظة.
٣ـ شهادة تدل على ان المتقدم قضى بالأزهر الشريف أو ما شاكله من المدارس العلمية الدينية الإسلامية ثلاث سنين على الاقل بصفة طالب علم.
٤ـ شهادة تدل على حسن أخلاق الطالب وأنه لم يسبق الحكم عليه بسبب أمر مخل بالشرف.
٥ـ كشف يبين الإيضاحات المطلوبة والذى يعطى مجانا من ناظر المدرسة ومن:

(أ) مشيخة علماء الاسكندرية (معهد الاسكندرية الدينى).
(ب) مشيخة علماء الجامع الأحمدى بطنطا (معهد طنطا الدينى).
(ج) مشيخة علماء الجامع الدسوقى بدسوق (معهد دسوق الدينى).
(د) مشيخة علماء دمياط أو المدرسة المتبولية (معهد دمياط الدينى).

ويكشف طبيا على الطلاب... ولايقبل بالمدرسة الا من كان سليم الجسم خاليا من العاهات ومن جميع الأمراض الظاهرة والباطنة، ويكون عنده فى كل عين نصف نظر على الأقل، واذا كان باحدى العينين نظر كامل فيكفى فى الاخرى ثلث نظر، ويجوز ان يكشف بالنظارة.

وينبغى على من يريد دخول هذه المدرسة ألا تزيد سنه فى أول السنة المكتبية الآتية عن عشرين سنة. بشرط أن يقدم تعهدا ممن يقوم بولايته كالأب أو من يقوم مقامه، يكون مقيما بالقاهرة، بأن يراقب سيره خارج المدرسة فى الاجازات وغيرها، واذا غاب ان يخبر المدرسة بسبب غيابه، ويقر فيه أنه اطلع على قوانين المدرسة، وقبل معاملته بمقتضاها .

امتحان القبول والمواد التى يمتحن فيها الطالب :

وبعد استيفاء الأوراق والكشف الطبى لمن تظهر صلاحيتهم يمتحنون امتحان قبول فى المواد الآتية:

(أ)حفظ نصف القرآن الكريم على الأقل.

(ب) المطالعة فى الكتب السهلة مع الصحة وفهم المعنى.

(جـ) الاملاء

(د) النحو (بدرجة مساوية لما فى كتاب الأزهرية على الأقل).

(هـ) الفقه (بدرجة مساوية لما فى كتاب منلا مسكين فى مذهب أبى حنيفة أو مايساويه من كتب المذاهب الأخرى).

(و) الحساب (الأربع القواعد الأصلية) (٣) .

وهناك مكافئات للطلاب النوابغ فى امتحان آخر العام فى مواد معينة إذا حصلوا فيها على درجات عالية (٤) .

ولمدرسة القضاء الشرعى مجلس ادارة يباشر أهم مصالحها ويشرف على امورها وهم:

١ـ الشيخ سليم البشرى (٥)شيخ الأزهر ورئيس مجلس ادارة المدرسة.
٢ـ الشيخ بكر الصدفى مفتى الديار المصرية.
٣ـ عبد الخالق باشا ثروت النائب العمومى.
٤ـ عاطف بك بركات ناظر المدرسة.
٥ـ حسن جلال بك القاضى بمحكمة الاستئناف الأهلية.

وكان بعض الأعضاء يتغير كل سنتين تقريبا،والمهم ان يكون الأعضاء هم شيخ الأزهر مفتى الديار المصرية والنائب العمومى وناظر المدرسة وأحد قضاة الاستئناف.

اختصاصات مجلس ادارة المدرسة :

نصت بعض مواد قانون المدرسة على أن يكون مجلس ادارتها مؤلفا من شيخ الجامع الأزهر رئيسا ومن مفتى الديار المصرية وناظر المدرسة واثنين ينتخبهما وزير الحقانية، ويكون لها محل مخصص بها، وتكون ميزانيتها جزءا من ميزانية وزارة الحقانية.

أما اختصاصات مجلس الإدراة فهى :

١ ـ تحضير اللائحة الداخلية للمدرسة.
٢ـ وضع مناهج الدراسة وتوزيعها على السنين والأوقات المختلفة، وبيان درجات كل علم.
٣ـ انتخاب المدرسين بالمدرسة، وانتخاب أعضاء لجان الامتحان المختلفة.
٤ـ تقرير ماينبغى صرفه للطلبة من الاعانات الشهرية.
٥ـ تقرير الاجازات التى تعطل فيها الدراسة.
٦ـ النظر فيما يطلبه منها وزير الحقانية.

المدرسون : بمدرسة القضاء الشرعى :

أولت الحكومة هذه المدرسة عناية خاصة باعتبارها مدرسة ناشئة فاختارت لها الأساتذة المنتقين ممن يتصفون بالعلم الغزير، واشترط أن يكونوا من كبار العلماء وفطاحلهم وقد ذكرنا ذلك منذ قليل وباستعراضنا لمحاضرو قرارات المجلس الأعلى للأزهر استطعنا ان نتعرف على مدرسيها من كشف الغياب... ومن هؤلاء المدرسين.

١ـ الشيخ حسين والى
٢ـ الشيخ محمد المهدى
٣ـ الشيخ حسين لبيب (٦)
٤ـ الشيخ أحمد نصر
٥ـ الشيخ عبد الغنى محمود
٦ـ الشيخ محمد ابى المجد العدوى (منتدب) (٧)
٧ـ حسين محمد يس أفندى بدلا من مصطفى أفندى
٨ ـ الشيخ عبد الوهاب خير الدين
٩ـ الشيخ محمد عبد المطلب
١٠ـ الشيخ محمد سليمان (٨)
١١ـ الشيخ على يوسف بسيونى الشرنوبى (منتدب)
١٢ـ محمد حسين بدر زكى
١٣ـ محمد توفيق سليمان(منتدب)
١٤ ـ محمد عفيفى
١٥ـ الشيخ عبد الخالق عمر
١٦ الشيخ حسن الخولى البلتانى (منتدب)
١٧ـ منصور البحيرى
١٨ـ الشيخ على جزر
١٩ـ الشيخ محمد البنا بك (٩)

وكيل المدرسة :

أما وكيل المدرسة فكان الشيخ محمد الخضرى (١٠)

المكافآت التى كانت تعطى لطلاب المدرسة فى المسابقة (١١) :

كان القائمون على أمر المدرسة يشحذون همم الطلاب بعمل المسابقات الثقافية بينهم فى العلوم التى يقومون بدراستها، ومن ينجح فى هذه المسابقات يعطى مكافئة مالية سخية تتناسب مع درجة هذا النجاح ولم تقتصر هذه المكافآت على مدة الدراسة فقط بل تعدت ذلك الى الاجازة الصيفية ايضا لكن هناك بعض الشروط التى وضعت للحصول على هذا النوع من المكافأة وهى:

أولا: سيكون هذا الامتحان فى شهر أكتوبر والدخول فيه اختيارى لمن تتوفر فيهم الشروط الآتية:

١- ألا تنقص درجة فى أخلاق الطالب أثناء السنة كلها بسبب الكذب.
٢- ألا ينقص درجة فى الاخلاق عن النهاية الكبرى فى ثلاث الاشهر الأخيرة.

ثانيا: لاينال المكافأة من كانت درجته أقل من ثلاث أخماس النهاية الكبرى.

ثالثا : لايجوز لكل طالب ان يدخل فى الامتحان الالطلب مكافأة واحدة.

رابعا: يجوز لكل طالب ان يزاحم فى هذا الامتحان طلبة أى سنة أعلى من التى هو فيها فيمتحن معهم ان شاءفى الكتب المعينة لهم ولايجوز العكس.

مدرسة القضاء الشرعى ظاهرها الرحمة وباطنها فيه العذاب الشديد:

بعد ان ذكرنا طرفا فيه شىء من التوضيح عن مدرسة القضاء الشرعى ذكرنا فيه أنها أنشأت بالقانون رقم «٢» سنة ١٩٠٧م وتحدثنا عن بعض فقرات ومواد هذا القانون (مادة ٢و٧,١٣و١٦و٢٠).

ونأخذ من هذه النصوص الصريحة الظاهرة فى تلك المواد:

(أ) أن مدرسة القضاء الشرعى قسم من الأزهر وأن لطلبتها من الامتيازات مالغيرهم من الأزهريين .

(ب) أن القاعدة أن يكون مدرسوها من علماء الأزهر والاستثناء أن يكونوا من غير علمائه .

(جـ) أن جل العلوم التى تدرس بقسمى المدرسة من العلوم الأزهرية البحتة التى اشتهر الأزهر من القدم بتعليمها - والقليل الذى أضيف عليها بعد ذلك كان يدرس بالأزهر.

وفى الواقع مادامت مدرسة القضاء الشرعى قسما من الأزهر (المادة الأولى من قانون انشائها) ومادام لطلبتها من الامتيازات مالغيرهم من الأزهريين (المادة الثانية) ومادام لمن نجح فى الامتحان النهائى من قسمها الثانى الحق فى الحصول على (البيورلدى) (البراءة) العالى (المادة ١٦ من قانون الأزهر) والتمتع بمزاياها التى من بينها :

أن يكون مدرسا بالازهر وبقية المعاهد الدينية العلمية الإسلامية فمن الطبيعى أن تكون هذه المدرسة وحالها على مابان قبل ملحقة بالجامع الأزهر وتابعة لمجلسه الأعلى .. لكن هذه المدرسة انشأت فعلا فى ظروف حالت بينها وبين أن تكون ملحقة بالجامع الأزهر وتحت ادارته... ومن ثم قامت المظاهرات بين طلاب وشيوخ الجامع الأزهر بالقاهرة وطلاب مشيخة علماء الجامع الأحمدى، ومشيخة علماء الاسكندرية وغيرها... وكانت هذه الاضرابات والمظاهرات نارا موقدة على المستعمرين أقلقتهم واقضت مضاجعهم، وأحرجت الحكومة.

المظاهرات تشل حركة التعليم بالأزهر :

اضرب الازهريون عن الدراسة اضرابات عامة لأنهم أحسوا المصير المظلم الذى ينتظر أزهرهم ولعلهم شعروا بان نية القضاء عليهم وعلى جامعتهم قد بُيتت فى الخفاء سرا ومنذ أمد بعيد وأن هذه السياسة الوافدة من الخارج بخصوص تغيير نمط التعليم فى مصر انما هى استجابة لهذه النية الخفية فقد أصبحت الحكومة فى غنى عنهم لان لها مدرسة لتخريج معلمى اللغة العربية، وما يتصل بها فى مدارسها وهاهى ذى تنشئ مدرسة لتخريج القضاة وسيتقلص بها ظل الأزهر فى المحاكم، فماذا بقى للأزهر بعد ذلك الا الخطابة والإمامة فى المساجد.. ويمكن ان يقوم بهذه المهمة كل من يستطيع قراءة الخطبة من ديوان ابن نباتة (١٢) .

وتصايح رجال الأزهر وتهامسوا بالتذمر من هذه الحالة التى آل إليها الأزهر وتلاقت أسباب كثيرة على ضرورة الاضراب عن الدروس.. فانفجرت الثورة.

واشتد خطر هذه الحركة حتى خشيت الحكومة مغبتها، فأصدرت أمرا بتأليف لجنة مكونة من «فتحى زغلول» و «عبد الخالق ثروت» و «اسماعيل صدقى باشا» لوضع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١م لاصلاح الازهر وكان الغرض من هذا القانون اتخاذ كافة الاجراءات لمنع المظاهرات مستقبلا فى الجامع الأزهر من شيوخه أو طلابه أو من يشعلها أو يتسبب فيها حالا أو مآلا وقد أصبحت مدرسة القضاء الشرعى تابعة للأزهر وغير ذلك..

أهم ماجاء فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١م :

١ـ مجلس الأزهر الأعلى.
٢ـ هيئة كبار العلماء، وشنشرح كل منها بشئ من التفصيل ونحيل على الملاحق لمن اراد الاستزادة.

أولا: مجلس الأزهر الأعلى ويتكون من:

١ ـ شيخ الجامع الأزهر رئيسا.
٢ ـ الشيخ بكرى عاشور الصدفى مفتى الديار المصرية وشيخ السادة الحنفية.
٣ ـ الأستاذ الشيخ سليمان العبد شيخ السادة الشافعية.
٤ ـ الأستاذ الشيخ هارون عبد الرازق نائب شيخ السادة المالكية.
٥ ـ والأستاذ الشيخ أحمد البسيونى شيخ السادة الحنابلة وأصحاب السعادة.
٦ ـ أحمد شفيق باشا مدير عام الأوقاف.
٧ ـ أحمد فتحى زغلول باشا وكيل نظارة الحقانية
٨ ـ أحمد ذهنى باشا ناظر مدرسة المهندسخانة سابقا.
٩ ـ وقد اجتمع المجلس لأول مرة فى ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٢٩هـ، ٤ يونيه سنة ١٩١١م ، آخر سنة ١٣٢٩هـ، ١٩١١م لاتخاذ مجموعة من القرارات الهامة.. أهمها :

تأليف هيئة كبار العلماء، وذلك فى جلسة يوم السبت ٧ شوال سنة ١٣٢٩ هـ ، ٣ سبتمبر ١٩١١م وبعد اطلاع المجلس على الباب السابع من هذا القانون وبعد الاطلاع على المواد (١٠٥و١٠٨و١٠٩و١١٠و١١٣و١١٧) من القانون المشار اليه، وقع اختيار المجلس بعد المداولة على تسعة علماء من المالكية، وأحد عشر من الحنفيه، وتسعة من الشافعية وواحد من الحنابلة فيكون مجموع أعضاء هذه الهيئة ثلاثين عالما (١٣) .

وكان أعضاء هذه الهيئة بعد ذلك يعينون بأمر ملكى (١٤) وكان شيخ الأزهر ينتخب من بين أعضائها ثم ترسل الى القصر بمن وقع عليه الاختيار، فيصدر به أمرا ملكيا.

بقيت هذه الهيئة تؤدى خدماتها للاسلام والمسلمين، ودخل على قوانينها بعض التعديلات، حتى تحولت فى قانون الشيخ المراغى سنة ١٩٣٦م الى «جماعة كبار العلماء» ثم ألغيت سنة ١٩٦١ ليحل محلها مجمع البحوث الاسلامية (١٥) .

مدرسة القضاء الشرعى تتبع وزارة الحقانية :

بقيت مدرسة القضاء الشرعى تابعة للأزهر كقسم من أقسامه وبذلك

استجابت الحكومة لمطالب رجال الأزهر وانتهت الازمة والمظاهرات التى كادت تعصف بها .

وفى سنة ١٩١٦م وتحت الضغط الاستعمارى على الحكومة بانهاء تبعية « مدرسة القضاء الشرعى » للأزهر صدر القانون فى هذه السنة لالحاق هذه المدرسة بوزارة الحقانية، حتى يتم اصلاح حالها... وقد جاء فى هذا القانون :

نحن سلطان مصر ..

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨م بتعيين اختصاص كل واحد من الوزارات:

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٢ لسنة ١٩٠٧م (محرم سنة ١٣٢٥هـ الصادر بانشاء مدرسة القضاء الشرعى وبعد الاطلاع على قانون الجامع الأزهرنمرة ١٠ سنة ١٩١١م ١٤ جمادى الاولى سنة ١٣٢٩هـ وبناء على ماعرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى :

تلغى الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٣ من قانون نمره ١٠ سنة ١٩١١م المشار اليه، ويكون لوزير الحقانية جميع الاختصاصات التى قررها قانون نمرة ٢ سنة ١٩٠٧ المشار اليه لوزير المعارف العمومية.

المادة الثانية:

تكون ميزانية هذه المدرسة جزءا من ميزانية وزارة الحقانية.

المادة الثالثة:

على رئيس مجلس الوزراء ووزيرى المالية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية.

صدر بسراى عابدين فى سنة ١٣٣٤ هـ سنة ١٩١٦م

وزير الحقانية امضاء

وزير المالية امضاء

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء امضاء

ومن ثم كثرت الاشاعات ونشط المروجون لها.. بأن الحكومة ستقصر التعيين للقضاة الشرعيين على خريجى هذه المدرسة فقط.. وعلى هذا سيحرم منه خريجى الأزهر وقامت المظاهرات مرة أخرى لتشعلها نارا فى عواصم مصر من طلاب الأزهر.

واجتمع مجلس الأزهر وتلى عليه كتاب رئيس مجلس الوزراء «حسين رشدى» يطمئن رئيسه بأنه لاصحة على الاطلاق لكل ماذاع من الاشاعات عن عزم الحكومةجعل التوظف فى القضاء الشرعى قاصرا على المتخرجين من مدرسة القضاء الشرعى فقط.

واننى أؤكد لفضيلتكم بهذه المناسبة أن الحكومة ستستمر على العمل بالقاعدة المتبعة الآن فى انتخاب المتخرجين من الأزهر الشريف والمتخرجين من مدرسة القضاء الشرعى للوظائف فى المحاكم الشرعية(١٦) .

حسن بك صبرى عضو مجلس الازهر الاعلى يعارض ضم المدرسة لوزارة الحقانية :

قدم حسن بك صبرى عضو مجلس الأزهر الأعلى مذكرة للمجلس اعترض فيها على إلحاق مدرسة القضاء الشرعى لوزارة الحقانية وبقائها تابعة للأزهر وبين الأسباب التى تدلل على وجهة نظره وهى أن كل القوانين وفيها قانون إنشائها ينص على أنها جزء من الأزهر وأن لطلبتها من الامتيازات مالطلاب الأزهر وأن جل موادها التى تدرس بها بالأزهر وأن القاعدة فى مدرسيها ان يكونوا من الأزهر والاستثناء أن يكونوا من غير علمائه....

ثم يقرر حسن بك صبرى أن هناك عيوبا فى مدرسة القضاء الشرعى يتعّين إزالتها ومنها: إسناد نظارتها إلى أجنبى عن القضاء الشرعى والأهلى ولم يشتغل به... ولم يعرف من وسائله مايمكنه من المراقبة النافعة للمدرسة التى تخرج القضاة الشرعيين .

عدم كفاية علماء الأزهر للتدريس بها ويستعان بخريجى مدرسة المعلمين الناصرية (دار العلوم سابقا) والتى تخرج عادة مدرسين للابتدائى فلم يحصلوا على شهادة العالمية التى يحصل عليها من يتخرج من الأزهر .

عدم وجود رقيب فعلى على المدرسة فمدرسوها فى مأمن ممن يراقبهم ويفتش عليهم ويرشدهم الى مايجب عليهم عمله. فليس عليها مفتشون أسوة ببقية المدارس والمعاهد الإسلامية النظامية. لكن هناك عيوبا أخرى كثيرة بقانون المدرسة ولائحتها الداخلية ونقصا يجب سده وسلطانا للجنة إدارتها يجب حده.

ولكن ليس من وسائل هذا السد والحد وتلك الازالة الحاقها بوزارة الحقانية،فماذا يعمل وزير الحقانية فى المادة ٥٩ من لائحة المدرسة الداخلية الى تقضى بأن «ليس لاحد حق فى مراقبة تنفيذ هذه اللائحة الا لجنة الادارة ولكل واحد من أعضائها ان يقدم ملاحظاته.

فالمدرسة بلجنة ادارتها حكومة مستقلة تحافظ على استقلالها بكل الطرق وليس فى احلال وزير الحقانية محل مجلس الأزهر الأعلى مغير لهذه الحال مادام قانونها ولائحتها الداخلية على ماهى عليه... ورأى حسن بك صبرى بناء على ماذكر وغيره ان تبقى المدرسة تابعة لمجلس الأزهر الأعلى وتبقى له كل الاختصاصات التى خولها له القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١م.

ولكن لما كانت الحكومة ترمى بهذا التغيير الى تمكنها من اصلاح هذه المدرسة والسير بها فى الطريق المثالى الموصل الى المقصود منها، وكان من الواجب على المجلس أن يساعد الحكومة على تحقيق غايتها من الاصلاح الذى ينشده الجميع، كان لى ان اقترح على المجلس بهذه المناسبة تشكيل لجنة من بين أعضائه تبحث حال المدرسة لتشخيص دائها وتصف له من الدواء مايمكن ان توفق إليه، وتتفاوض مع الحكومة فيما ينبغى ان تكون عليه تلك المدرسة باعتبارها جزءا لاينفصل عن الأزهر وبقية المعاهد العلمية الإسلامية لكن المجلس قرر بالاغلبية تحت إلحاح الحكومة الموافقة على المشروع مع مراعاة العدالة فى التعيين فى وظائف القضاء الشرعى بأن يكون بنسبة عدد المتخرجين من كل من مدرسة القضاء الشرعى ومن الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية ولم يوافق حسن بك صبرى للأسباب التى بينها بمذكرته (١٧).

ونحن نؤكد وجهة نظر حسن بك صبرى من خلال النتائج الطيّبة لامتحانات الطلاب سنة ١٩١٢م وهى السنة الثانية التى أشرف فيها عليها مجلس الأزهر الأعلى ومن خلال تقرير الشيخ سليم البشرى، وتقرير عبد الخالق باشا ثروت (١٨).

أزمة أخرى وقيام المظاهرات من الازهر :

لم يطمئن طلاب الأزهر وشيوخه للوعود البراقة التى وعدتها الحكومة اياهم بصدد تحويل «مدرسةالقضاء الشرعى» من اشراف الأزهر عليها إلى إشراف وزارة الحقانية سنة ١٩١٦م وتبعيتها لها فوعدت ان تكون العدالة هى القاسم المشترك بين الازهريين وخريجى مدرسة القضاء فى التعيين للقضاء الشرعى... لم يطئنوا لهذه الوعود من الحكومة وهم يرون غالبية خريجى المدرسة يحصلون على وظائف القضاء فى حين لايحصل على هذه الوظيفة الا قلة من الأزهر.

وقامت المظاهرات والاضرابات عن الدراسة فى الأزهر ومعاهده بالقاهرة وطنطا والاسكندرية وأصبحت من الأمور العامة فيه، وشغلت الرأى العام فى مصر. ولم يستطع الأزهر رغم النداءات المتكررة أن ينظم الدراسة أو ان يجمع الطلاب للامتحان نظرا لاضطراب أحوالهم وهم لاشك معذورون وهم يرون أنفسهم يضعون رحالهم ومستقبلهم مظلم..

وزادت المظاهرات بصورة مزعجة سنة ١٩٢١م سنة ١٩٢٢م وبعد أن قرر مجلس الأزهر الأعلى فى ٢٥ جمادى الآخر سنة ١٣٤٠هـ سنة ١٩٢٢م مبدأ امتحان النقل والشهادات عاد للاجتماع فى أول شعبان سنة ١٣٤٠هـ ٣٠ مارس ١٩٢٢م لمناقشة موضوع اضربات الطلبة المتقطعة، وقررالمجلس :

أولا: أن تعطل الدراسة فى المعاهد المدة الباقية من هذه السنة لعدم تيسير الدراسة فيها.

ثانيا: ألا تعتبر هذه السنة من السنين الدراسيه القانونية لأن الاضرابات السابقة المتقطعة ؛ السابقة على الاضراب العام الأخير المستمر الى الآن ألحقت بالدراسة ضررا قد كان فى النية تلافيه بقدر الامكان لو استمر الطلاب والأساتذة على الدارسة باجتهاد (١٩).

ومن ناحية أخرى فخريجى مدرسة القضاء وهى تابعة لوزارة المعارف أو لوزارة الحقانية ليسوا بأفضل من خريجى الأزهر علما وفضلا، وذلك أن السياسة الاستعمارية فرضت على طلاب المدارس الأولية والثانوية ودار المعلمين الناصرية أن تكون لغة الدراسين بها هى الانجليزية ويقوم على تدريسها أستاتذة من الانجليز.. (٢٠) ومعنى هذا إضعاف اللغة العربية لغة القرآن وأدب العرب.

ومازال الطلاب بالأزهر على اضراباتهم المتقطعة ويطالبون الحكومة باصلاح أحوالهم المتدهورة، فلا وظائف لهم... واذا وجدت فهى أقل ومرتباتها أقل من القليل وقصرت الوظائف تقريبا على خريجى دار العلوم والقضاء الشرعى والمدارس الأولية للمعلمين لذلك كان من المطالب التى قامت بسببها المظاهرات ضم هذه المدراس الى الأزهر يدخلها طلابه وتكون تحت إشرافه بحيث لايكون هناك ازد واجية فى التعليم وقد صدر الأمر العالى سنة ١٩٢٣م بانشاء قسم التخصص بالأزهر تمهيدا لإلغاء مدرسة القضاء الشرعى.

تشكيل لجنة لبحث مطالب الازهريين :

وازاء هذه الأزمة التى سببتها الاضرابات الأزهرية للحكومة تشكلت لجنة لبحث مطالب رجال الأزهر

وشكلت حكومة سعد زغلول اللجنة سنة ١٩٢٤م كان من ابرز أعضائها حسن نشأت باشا بصفته وكيلا لوزارة الأوقاف وأحد أعضاء مجلس الأزهر الأعلى، وكان حسن نشأت هذا من خصوم الوفد ومن عملاء الملك فؤاد وكلاهما (الوفد والملك) يريد السيطرة على الأزهر لجانبه كقوة قوية لا يستهان بها وبعد انتهاء اللجنة من عملها قدمت بيانا وافيا الى حكومة سعد زغلول حول هذه المطالب ورأى اللجنة فى علاجها...

وسافر سعد زغلول يرأس وفدا إلى لندن لمفاوضة الحكومة الانجليزية حول استقلال مصر وجلاء الانجليز عنها ولكن المفاوضات فشلت وعاد سعد زغلول الى مصر.. ومن ثم نشط خصومه وبدأ الكيد لسعد زغلول، ومنهم «حسن نشأت الذى استغل فشل مفاوضات الوفد..ليلقى اللوم والتهم جزافا على حكومة سعد منها اتهامها بتعطيل الاصلاحات الجديدة للأزهر التى نادت بها اللجنة، كمقدمة لوأد هذه الاصلاحات والقضاء عليها نهائيا .

وقد استطاع «حسن نشأت بهذه الفرية جذب طلاب الأزهر الى القصر الملكى، فقد قامت المظاهرات وثار الطلاب، وتوقفوا عن الدراسة لمدة ثلاثة أيام.. وظهر خلال هذه المظاهرات نداء لم يكن موجودا قبل هذه الأزمة وهو « لارئيس إلا الملك أحمد فؤاد » .

ونادوا بسقوط حكومة سعد زغلول... وساهم فيها ـ كما يقال ـ الشيخ محمود أبو العيون مع انه كان من مؤيدى حزب الوفد.

لكن سعد زغلول استقبل وفدا من طلاب الأزهر، وأبدى لهم دهشته من وقوع مثل هذه الأحداث منهم مع أنه أزهرى مثلهم، وطالبهم بأن يرسلوا وفدا من شيوخهم ليتباحثوا معه، وقال لهم:

أنه كان يبحث الاصلاحات المرجوة، ولم يكن يبغ القضاء عليهم كما يدعى حسن نشأت وزملائه.. فتوقفت على الفور مظاهرات الطلاب.

وقد تم بالفعل وتحت ضغط الحكومة صدور الأمر الملكى رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥م بالحاق المدارس الأولية للمعلمين، ومدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى بالجامعة الأزهرية الكبرى وبقاء وزراة المعارف العمومية متولية إدارة هذه المدارس وعقد الامتحانات اللازمة لقبول طلبتها وتخريجهم ومنحهم الشهادات طبقا للقوانين (٢١) .

لكن الطلاب ثاروا من جديد سنة ١٩٢٦م لأن حكومة «أحمد زيور» لم تحقق مطالبهم المذكورة آنفا كما كانوا يتوقعون، فقامت المظاهرات وبدأ وامن جديد الانضمام الى جزب الوفد.

وقد قامت المظاهرات واشتد خطرها هذه المرة، وخشيت الحكومة مايترتب على ذلك من أضرار لا يعلم مداها إلا الله...

فكلفت الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الأزهر الشريف ورئيس مجلسه الأعلى يعمل مايمكن عمله لاصلاح الأزهر وكتب الشيخ مذكرة من أعظم ماكتبه الشيوخ ضمنها فكره واقتراحاته لاصلاح الأزهر،بعد جلسات طالت لمدة مايقرب من سنة للتشاور فى كل مايخص الأزهر صغر أم كبر...

وقدم الشيخ مذكرته واقتراحاته الى الحكومة لتنفيذها،تاركا التفاصيل بعد موافقة الحكومة للجان المتخصصة ولما تباطأت الحكومة فى تنفيذ المشروع قدم

الشيخ المراغى استقالته من مشيخة الأزهر سنة ١٩٢٨م ليحل محله بعد ذلك الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى صديق الملك فؤاد...

وقامت المظاهرات من جديد:

قامت مظاهرات طلاب الأزهر بالقاهرة وطنطا والاسكندرية.. عنيفة قوية هادرة يحركها دوافع كثيرة وتدخلت بعض الأحزاب كل يستغل هذه المظاهرات لصالحه.. وقد عثرنا على وثيقة فى دشت الجامع الأحمدى بطنطا.. تحوى عفوا عن ثمانية من الطلاب كانوا رؤساء للمظاهرات والاضطرب العام عن الدروس بهذا المعهد وتقابلوا مع زملائهم بالقاهرة والإسكندرية للتخطيط لمستقبل الأزهر الضائع .

وأسماء هؤلاء الثمانية كما جاء فى الوثيقة:

١ ـ سعد غراب
٢ ـ أحمد عبد المنعم مراد
٣ ـ محمد الطاهر ابراهيم
٤ ـ ابراهيم فيشار
٥ ـ محمد محمود دويدار
٦ ـ عبد المجيد يوسف الغايش
٧ ـ محمد عبد القادر عيد
٨ ـ محمد الصاوى عمار (٢٢)

وقد تزعم مظاهرات الإسكندرية الشيخ محمد عبد اللطيف دراز والشيخ عبد الله المشد والشيخ عبد المنعم النمر (٢٣) وتلاقى الجميع بالقاهرة وكونوا أول اتحاد طلاب أزهرى برئاسة الطالب / أحمد حسن الباقورى – وقد بلغ الخلاف بين القصر والحكومة مداه ، وتتخذ الحكومة من الأزهريين أعداء لها فتؤدبهم تارة بالاعتقال وتارة بالاعتداء عليهم وخطف عمائمهم بعد ان أنذرتهم وتوعدتهم بالمناشير الكثيرة الى تحث الطلاب على الاقبال على العلم وعدم الاشتغال بالامور السياسية أو الاشتراك فى المظاهرات..

وقد عثرنا على وثيقة هامة هى منشور من المناشير التى صدرت عن رياسة المجلس الأزهر الأعلى نمرة ١٢٧ سنة ١٩٢٨م نقتبس منه بعض العبارات ونحيل عليه القارئ لأهميته، فقد جاء فى أوله: « اقترب موعد البدء فى الدراسة للعام

الجديد، وسيحضر الطلاب عما قريب لاستئناف دروسهم. والاشتغال بما وقفوا حياتهم لأجله من التفرغ لكسب العلم والتحصيل، فالرياسة تسترعى نظر المعاهد لهذه المناسبة إلى مراعاة انصراف الطلبة الى دروسهم وهم فى ريعان شبابهم.... لذلك كان حقا على المعاهد بما لها من الهيبة على الطلاب والاشراف على سيرهم ورعاية مصالحهم وهم أمانة فى يديها أن تقوم على حراسة أخلاقهم كى لا يندفعوا إلى تيار من الفوضى بتحريض من لامأرب لهم إلا إفساد أخلاق الطلاب وزجهم إلى الإخلال بالنظام والتشويش على الدروس...

بناء عليه تلفت الرياسة نظر حضرات أصحاب الفضيلة شيوخ المعاهد وحضرات المدرسين والمراقبين الى بذل غاية النصح للطلاب فى ان يتفرغوا لتلقى العلم والتحصيل واحترام النظام والقانون، وبث روح الإخاء والتآلف بينهم...

وتنفيذا لهذا الغرض يجب على المعاهد اتباع ماياتى:

١ - ان يرسل كل معهد نسخة من هذا المنشور الى ولى أمر كل طالب يوجه نظره اليه ويطلب منه تعهدا مكتوبا باتباعه ، وترسل صورته اليه ليوقع عليها هو والطالب (٢٤) ويطبق هذا على من ينتسب من جديد.

٢ - ان يرسل كل معهد نسخة من هذا المنشور الى كل مدرس من مدرسيه وكل مراقب من مراقبيه بخطاب موصى عليه مع طلب الاجازة بوصوله والعلم به...

٣ - كل طالب لايقدم التعهد المذكور يعاقب تأديبيا.

٤ - على الطلبة الذين يكونون أعضاء فى لجان الطلبة ان ينسحبوا فى مدة أسبوع من تاريخ إعلانهم بذلك..

٥ - متى حصل اضراب فى أى معهد فعلى شيخ المعهد ابلاغ الرياسة وجهة الادارة المختصة من فوره.

٦ - على المدرسين والمراقبين ان يقوموا بوظائفهم فى اوقاتهم...

٧ - يرسل شيخ المعهد الى الرياسة بيانا بأسماء الذين أخرجوا أو الذين أضربوا فى الخارج...

الطلاب لم يمتنعوا عن المظاهرات والإضراب :

رغم تهديد الحكومة ومشيخة الأزهر ومجلسه الأعلى للطلاب بتأديبهم وتوقيع العقوبات المقررة فى قوانين المعاهد عليهم والتى منها الرفت والحرمان من الامتحانات إلا أن الطلاب لم يعبئوابهذا الوعيد والتهديد والتقيد بالتعهدات

والكفالات وغيرها.. وصار الكثير منهم الى المظاهرات وتعطيل الدروس فى الأزهر وغيره من المعاهد والمدارس الإسلامية.. مما حدا بالحكومة إلى :

حفظ النظام فى معاهد التعليم بالقوة.. وأعلنت الأحكام العرفية..عن طريق المعتمد البريطانى أعلن « لويد جورج » أن من أضرب عن الدروس سوف يعتقل ويتخذ معه كافة إجراءات القمع..وقد عثرنا على خطاب موجه من « جورج لويد » الى مدير أمن الغربية يأمره، فيه باستخدام الشدة لمنع التظاهر والاضراب وترسل صورة منه إلى شيخ الجامع الأحمدى بطنطا الذى أزعج الحكومة بخروج طلابه بإستمرار إلى مظاهرات صاخبة (٢٥) .

مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩م خاص بحفظ النظام فى معاهد التعليم :

أصدر الملك فؤاد هذا المرسوم بقانون بعد الحالة التى صار عليها حال التعليم بالأزهر ولأن كثرة المظاهرات من شأنها أن تسقط الحكومة القائمة نظرا لعجزها عن حل المشاكل وهذا فى حد ذاته فيه تهديد لسلطة الملك، فأصدر هذا المرسوم الذى يتكون من أربعة مواد جاء فى المادة الأولى «يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة من عشرين إلى خمسين جنيها كل من استعمل القوة أو العنف أو الارهاب أو التهديد أو المناورات أو الأعطية أو الوعود أو أية طريقة أخرى لدعوة تلاميذ أو طلبة المدارس أو الكليات أو غيرها من معاهد التعليم إلى القيام بمظاهرات.. أوتأليف لجان أو جماعات سياسية للطلبة.. أو توقيع أو طبع أو نشر أو توزيع محررات سياسية..

وتعد على وجه الخصوص من المناورات الأفعال الآتية:

١ – الوقوف بالقرب من المدارس لتجميع التلاميذ أو الطلبة.

٢ – إذاعة أخبار صحيحة أو كاذبةعن اضراب تلاميذ أو طلبة معاهد تعليم أخرى.

وفى المادة الثانية من نفس المرسوم جاء «يعاقب كذلك بنفس هذه العقوبات كل من شجع أدبيا أو ماديا أو ماليا على ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادتين السابقتين دون أن يشترك مباشرة فى ارتكابها .

أما المادة الرابعة فهى :

على وزيرى الحقانية والمعارف العمومية تفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه (٢٦) .

وقد عانى طلاب الأزهر وشيوخه من تطبيق هذا المرسوم السابق وهو الخطاب الصادر من «جورج لويد» إلى مديرى الأمن بالقاهرة وطنطا والأسكندرية وغيرها.. وصورا منها الى شيوخ المعاهد ونظار المدارس.. وهم الذين عانى الإنجليز منهم ومن طلابهم.. ولكن رجال الأزهر لم يثنهم عن عزمهم فى محاربة المستعمرين لا التهديد ولا الوعيد ولاالعذاب والا السجن أو التشريد، وقيّض الله لهم فى الحكومة وغيرها من يدافع عنهم ويمنع عنهم بطش الغاشمين جزاء وطنيتهم ودفاعهم عن قضايا المصريين وحريتهم فقد ألهبوا مشاعر الشعب على المستعمرين بخطبهم ومواقفهم الوطنية المشّرفة..

الخاتمة

وبعد فان هذا الموضوع لم يستوف حقه من البحث والدرس نظرا لضيق الوقت والمكان.. فى عجالة كهذا.. وسنعود اليه ان شاء الله فى وقت لاحق لنضع النقط على الحروف بعد أن تنكشف كل جوانب الحقيقة ليقول التاريخ كلمته وليثبت للعالم كل العالم أن رجال الأزهر علماء وطلاب وقفوا بصلابة ضد المعتدين على إسلام مصر وعلى عروبتها، وبعضهم وقعوا صرعى فى ميدان الجهاد.. وبعضهم سجن وشردت أسرته وبعضهم عذب فى معتقله وضرب بكل موجع ومؤلم، فما وهنوا وماضعفوا وما استكانوا وما لانت لهم قناة فى ثباتهم وقوة عقيدتهم ويقينهم واستحلوا المرّ والعلقم حتى سهّل الله لهم الأمور ولولا صمودهم فى هذه الظروف العصيبة الحالكة السواد لتغيّر وجه التاريخ.

لقد كان إنشاء مدرسة القضاء الشرعى، المندوحة لطلاب الأزهر وعلمائه للقيام بثوراتهم ومظاهراتهم التى لاتكاد تهدأ إلا لتبد أ من جديد حتى تم إصلاح الأزهر.. فاذا هدأت بعض الوقت فى القاهرة ثارت فى طنطا ثم فى الاسكندرية ثم فى دسوق وفى دمياط وأسيوط.. طلاب الأزهر يحلمون اللافتات ويرددون الشعارات ويوزعون المنشورات على جمهور الشعب المصرى الذى شاركهم مظاهراتهم وثوراتهم.. وقبل أن أضع القلم فلابد لى من كلمة وهى أن الحركة العلمية فى الأزهر ومعاهده.. وفى الكتاتيب التى تمد هذه المعاهد بزاد لاينقطع من الطلاب لم يضعف لافى عهد«دنلوب» حين كان التعليم يهدف إلى هدم كل مقومات القومية العربية الإسلامية ولافى عهد غيره من الوزراء الذين اتجهوا بسياسة التعليم فى مصر اتجاها يجافى قوميتها العربية وروحها الإسلامى...

بل إنه حتى بعد تقرير مجانية التعليم وإمداد طلاب المدارس بالكتب اللازمة والأغذية وإغلاق المكاتب الى كانت تقوم بتحفيظ القرآن ، فلازال الأزهر وللآن يتلقى فى كل عام فيضا من ابناء الشعب.

وهكذا كانت المكاتب التى ينشئها القرويون فى قرى ريفنا الحبيب لتحفيظ القرآن الكريم وكانت المعاهد الدينية الى كثر إنشائها بين نظاميّة وحرّة تحدّيا

واضحا من الشعب المصرى العربى الإسلامى للتوجيه الاستعمارى الخبيث.

وكان الأزهر وروافده من معاهد قلاعا عربية إسلامية تدرس فيها العربية ويصان فيها التراث العربى الإسلامى وكان أبناؤه وقود كل حركة ثورية ضد الاستعمار وأعوانه...

وبعبارة أحق وأدق، كان الأزهر هو القومية العربية الإسلامية بكل ما يعرف للقومية من مقومات.

هذا وبالله التوفيق

أ.د. مجاهد توفيق الجندى

أستاذ كرسى الحضارة الإسلامية

فى قسم التاريخ والحضارة

كلية اللغة العربية بالقاهرة

جامعة الأزهر

هوامش الشق الأول

١ - ولد الشيخ مصطفى عبد الرازق فى قرية «أبو جرح مركز بنى مزار» إحدى قرى محافظة المنيا، فى أسرة اشتهرت بالثراء والعلم والفضل والرياسة وكان ذلك تقريبا سنة ١٨٨٥م ويرجع انتساب الشيخ وأهله الى (عبد الرازق) الذى كان على قضاء «البهنسا» حوالى سنة ١٧٩٨م، وكان أحمد عبد الرازق الجد الأول لمصطفى قد انتقل اليها لتولى كرسى القضاء ولذلك عرفت العائلة فى ذلك الوقت بعائلة القضاة ويحكى الشيخ على عبد الرازق عن شقيقه وصديق عمره عن طفولة أخيه وكان أخى مصطفى مطبوعا منذ الطفولة على فطرة رقيقة ، فهو لا يحب الأذى ولا العنف وكان خلقه الحياء ـ والحياء خير كله.. وقد درس الشيخ مصطفى فى الأزهر على شيوخ أقحاح (جمع قمح) فتأ قلم معهم منذ سنيه الأولى فغلب عليه الطابع الأزهرى لأنه أحب شيوخه الأولين واحترمهم فصاروا بالنسبة اليه مثلا يحتذى.

* ولقد تأثر بالامام الشيخ محمد عبده وطريقه فى الدعوة الى المنهج العلمى ومذاهبه الاصلاحية لكنه صدم بوفاة الامام سنة ١٩٠٥م.

* وقد حصل الشيخ مصطفى عبد الرازق على العالمية فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٠٨م من الدرجة الأولى، ولكن شغفه بالعلم جعله يسافر الى باريس فى سنة ١٩٠٩م حيث عاش فى فرنسا ثلاث سنوات متتابعات درس خلالها اللغة الفرنسية وأجادها، وحضر دروس الآداب وتاريخها بالسوربون.

* ثم سافر الى فرنسا مرة أخرى سنة ١٩١٢ ـ سنة ١٩١٤م حيث أتم الدكتوراه فى الآداب عن موضوع «الامام الشافعى أكبر مشرعى الإسلام » .

* وعاد الشيخ الى القاهرة ليتقلد عدة مناصب حكومية كان أولها موظفا بالمجلس الأعلى للأزهر سنة ١٩١٥م ثم مفتشا بالمحاكم الشرعية سنة ١٩٢٠م الى أن عُين أستاذا مساعدا بالجامعة المصرية سنة ١٩٢٧م. الى ان عين شيخا للأزهر خلفا للشيخ المراغى فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥م وقد دبرت له المكائد وحيكت حوله المؤامرات وكان رقيق الاحساس فلم يستمر فى المشيخة سوى عامين ومات رحمه الله فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٧م

رحمه الله رحمة واسعة (راجع ص ١٢٢ ـ ١٢٦ من كتاب الشيخ مصطفى عبد الرازق مفكرا وأديبا مصلحا) (طبع المجلس الأعلى للثقافة القاهرة سنة ١٩٨٢م) وراجع المحضر رقم (١٦٩) من محاضر وقرارات المجلس الأعلى للأزهر ص٢ بتاريخ الاثنين ١٥ جماد أول سنة ١٣٦٦هـ كلمة الشيخ عبد الرحمن حسن وكيل الأزهر فى ٧ أبريل سنة ١٩٤٧م فى حفل تأبين الشيخ مصطفى عبد الرازق رقم الكوبيا ٥١

* راجع الملحق رقم من الشق الأول من هذه البحث ص (ح) وص (ى).

٢ – راجع ص ٩١ من محاضر جلسات وقرارات المجلس الأعلى للأزهر سنة ١٩١٥، سنة ١٩١٦م.

٣ – راجع محاضر وقرارات المجلس الأعلى للأزهر سنة ١٩١٥م، وراجع إعلان الدخول ص ١٤٠,١٤١ سنة ١٩١٥م ملحق رقم ٢ من الشق الأول .

٤ – راجع أسماء هؤلاء الطلاب والمكافئات التى حصلوا عليها فى مواد الامتحان بالملحق رقم ١ من الشق الأول ص (ى) ـ (م).

٥ – سليم بن ابى فراج بن السيد سليم بن ابى فراج البشرى (نسبة الى محلة بشر) من قرى شبراخيت ـ بحيرة. ولد سنة ١٢٤٨ هـ ولما بلغ التاسعة من عمره حفظ القرآن الكريم وجوده ثم قدم الى القاهرة ونزل عند خاله والتحق بالأزهر واتصل بكبار علمائه حيث درس الفقه على مذهب الإمام مالك، وظل يواصل دارسته بالأزهر على كبار علمائه كالشيخ عليش والشيخ الخنانى والبيجورى وغيرهم.

* باشر التدريس مكان شيخه الخنانى فظهر نبوغه واشتهر أمره وتهافت عليه الطلبة حيث نبغ نبوغا كبيرا فى علم الحديث، واتجهت انظار الباحثين من العلماء والطلبة اليه فى مشكلاتهم العلمية، لم ينقطع عنه طلابه عندما لزم بيته لاصابته بالروماتيزم، فكان يلقى عليهم دروسه صباح كل يوم.. ثم صدر الأمر بتعينه شيخا ونقيبا للسادة المالكية ولما اتجهت الأنظار لاصلاح الأزهر فى عهد الشيخ (حسونة النواوى)، كان فى مقدمة العلماء الذين وقع عليهم الاختيار لعضوية مجلس الأزهر مع الشيخ محمد عبده والشيخ عبد الكريم سالمان وغيرهم، ثم صدر الأمر بتعيينه شيخا للأزهر سنة ١٣١٧ هـ سنة ١٩٠١م ولكنه قدم استقالته

من هذا المنصب الخطير على أثر خلاف بينه وبين الخديوى سنة ١٣٢٠هـ سنة ١٩٠٤م وقد اعيد الى هذا المنصب مرة ثانية سنة ١٣٢٧هـ، سنة ١٣٣٥هـ سنة ١٩١٦م ليعيد الهدوء إلى الأزهز إثر الاضطراب الذى حدث به له مصنفات كثيرة وبارك الله فى عمره حيث مات.

* عن تسعين سنة (راجع الكنز الثمين لعظماء المصريين لفرج سليمان فؤاد ـ الاعتماد سنة ١٩١٧، ١٩١٩م ، كنز الجوهر للشيخ سليمان رصد الحنفى ، الاعلام للزركلى ، الأزهر تاريخه وتطوره، الأزهر فى اثنى عشر عاما على عبد العظيم مشيخة الأزهر جـ١ .

* راجع مادة ٣ من قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٣م ملحق رقم ٦ من الشق الثانى من هذا البحث

٦ – راجع محاضر المجلس الاعلى للأزهر سنة ١٩١١م ص١٦، ص٥٧،ص٧١

٧ – راجع محاضر المجلس الاعلى للأزهر سنة ١٩١٢م ص٤، ص٥٧

٨ – راجع محاضر المجلس الاعلى للأزهر سنة ١٩١٤م ص،ص

٩ – راجع مجلة الأزهر عدد جماد آخر سنة ١٤٠٤هـ ص٩١٦، ص٩٢٧

١٠ – راجع محاضر المجلس الاعلى للأزهر سنة ١٩١٤م ص٣٠

١١ – راجع محاضرة المجلس الاعلى للأزهر سنة ١٩١٤م ص ١٤٣,١٤١

١٢ – ابن نباته أحد الشعراء والأدباء المجيدين فى القرن الثامن الهجرى.

١٣ – راجع ص ٤١,٣٩ من محاضر وقرارات مجلس الأزهر الأعلى سنة ١٣٢٩هـ مطبعة الاصلاح بالقاهرة ص ح ـ ك وراجع كذلك ملحق رقم ٥ ويتكون من اسماء أعضاء الهيئة ص أ، ب واللائحة الداخلية (ص ح،د ،و،ز) مرتباتها ومحضر من محاضر جلساتها وقراراتها سنة ١٩٣٠م.

١٤ – راجع ص هـ من الملحق ٥ المذكور.

١٥ – راجع: د. مجاهد توفيق الجندى: هيئة كبار العلماء صفحات مطوية من تاريخ الأزهر مجلة الأزهر عدد ذو القعدة سنة ١٤٠٣هـ.

١٦ – راجع صورة الخطاب كاملا فى محاضر جلسات المجلس الأعلى للأزهر ١٩١٦م ص٨٩و٩٠

١٧ – راجع هذه المذكرة كاملة فى محاضر جلسات المجلس الأعلى للأزهر سنة ١٩١٦ ص ٩٠ ـ ٩٥

١٨ – راجع هذين التقريرين فى صفحات ن،س،ع،ف المحلق رقم ١ من الشق الاول من هذا البحث.

١٩ – راجع الملحق رقم من الشق الأول من هذا البحث ص ب

٢٠ – راجع تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده تأليف تيودور دوذ ستين تعريب على أحمد شكرى ص ٤٧٧ط سنة ١٣٤٥هـ ١٩٢٧م

٢١ – راجع هذا الأمر الملكى فى الملحق رقم من الشق الأول من هذا البحث.

٢٢ – راجع هذه الوثيقة فى الملحق رقم من الشق الأول من هذا البحث، بالاضافة الى اننا جلسنا مع السيد المستشار «عبد المجيد الغايش» رئيس محكمة النقد» سابقا، وهو من مواليد القضابة «مركز بسيون ـ غربية» الذى اخبرنا بمافيه الكفاية عن ذكرياته حول هذه الأحداث.

٢٣ – وثيقة أخرى تحوى أسماء طلاب آخرين سننشرها قريبا مع وثائق أخرى جديدة عن الأزهر فى عهدى الشيخ المراغى والشيخ الظواهرى...

٢٤ – عثرنا فى اضمامه قديمة على صورة للمنشور وبه تعهد من ولى أمر الطالب محمد محمد الشناوى من محلة روح مركز طنطا غربية، وعلى هذه الصورة من المنشور توقيع الشيخ محمد عبد الرحمن الشناوى وتوقيع الطالب محمد محمد الشناوى، ثم توقيع على كفالة والى أمر الطالب ورد الاجابة الى معهد طنطا «وكان الطالب المذكور فى السنة الأولى من القسم الثانوى سنة ١٩٢٨م (راجع ملحق رقم من الشق الاول)

٢٥ – هدد لويد جورج فى خطابه باغلاق المدارس والمعاهد وقطع مرتبات المدرسين وشيوخ المعاهد الدينية وسنقوم بنشره ان شاء الله بعد عمل الدراسات اللازمة فى المستقبل وعلى الله التيسير (الباحث).

٢٦ – صدر هذا المرسوم بسراى عابدين فى ٢٨ رمضان سنة ١٣٤٧هـ، مارس سنة ١٩٢٩م وكان رئيس الوزراء محمد محمود وزير المعارف العمومية أحمد لطفى السيد، وزير الحقانية هو أحمد محمد حشبة.

الشق الثانى : تطوير الأزهر

إلى عهد الشيخ المراغى شيخ الأزهر

للمرة الأولى وإلغاء مدرسة القضاء الشرعى

عند خوضنا فى هذا الموضوع وهو «تطوير الأزهر» ليساير ركب العصور الحديثة وينفض عن نفسه غبار العصور القديمة ، ينبغى أن نشير إلى عدة نقاط هى معالم ومشاعل على الطريق .. نذكرها إجمالاً ثم نفصلها بعد ذلك وهى :

١ – ما هى طرق التدريس القديمة بالأزهر .
٢ – الإجازات العلمية والشهادات بالجامع الأزهر.
٣ – أول قانون لتطوير الأزهر .
٤ – بداية الأصلاح والتطوير .
٥ – مجلس إدارة للجامع الأزهر .
٦ – تدريس العلوم الحديثة بالأزهر .
٧ – القانون رقم ١٠ لسنة ١٣٢٩هـ – ١٩١١م .
٨ – إنشاء أقسام للتخصيص بالأزهر .
٩ – ومع كل هذا عزل الأزهر .
١٠ – تطوير وإصلاح آخر !! (مذكرة الشيخ المراغى لإصلاح الأزهر).

(أ) هذه دراسة صعبة وشاقة .
(ب) الأسس الإجمالية للنظام .
(جـ) القسم الأول .
(د) القسم الثانى .

١ - طرق الدراسة قديماً بالجامع الأزهر :

كانت طرق التدريس فى الأزهر هى الطرق التى تقوم عليها الدراسة فى غيره من المساجد الكبيرة قبله كجامع عمرو بن العاص بالفسطاط ، وجامع ابن طولون بالقطائع وغيرهما من مساجد العالم الإسلامى فى شكل حلقات علمية (١) ، فكانت الدروس تعقد به ، حيث يتصدر كل حلقة أستاذها (٢) والشيخ أو الأستاذ يجلس على كرسى من الخشب

أو الجريد (٣) ليتمكن من رؤية طلبته وإسماعهم إذا كثروا أمامه ، والطلبة متحلقون حوله على شكل دائرة غير كاملة ، كل منهم صامت ينصت إلى درس شيخه ، وكأن على رأسه الطير .

وكانت الدراسة تقوم على الحوار والمناظرة والتحليل والمناقشة ثم الاسئلة للطلاب فى ما يعن لهم من مشكلات العلم ، ومعضلاته .

وأحياناً تكون الدراسة عن طريق «الأمالى» وهى : أن يملى الشيخ على طلابه من كتاب مخطوط ، من تأليفه أو تأليف غيره ، والطلاب يكتبون خلف الشيخ ، وبعد كل فقرة يقف الشيخ ليشرح ما فيها من أفكار وألفاظ غامضة .

وقد تكون الدراسة على صورة ثالثة وهى أن يكلف الشيخ أحد طلابه الممتازين بالقراءة والشيخ يشرح ما غمض من عبارات المؤلف ... فأذا فرغ الشيخ من درسه كلف الطالب القارىء باعادة الدرس على زملائه بصورة أخرى وهو ما يطلق عليه فى عصرنا الحاضر اسم « المعيد » .

أى أن الدراسة بالأزهر كانت حرة ... «وكل شيخ وله طريقة» ولا سلطان لأحد عليه يفرض عليه طريقة معينة ، بل الشيخ بالاتفاق مع طلابه ، والطالب حر أيضاً فى أن يجلس إلى الحلقة التى يرغبها ... والتى تتناسب مع عقليته وسنه وتحصيله .

والمهم فى الدراسة بالأزهر أنها تعتمد على التحليل والمناقشة والحوار بين الطلاب والشيوخ بما يثقف العقل وينمى ملكة الفهم (١) .. وقد ظلت الدراسة على هذه الحال إلى وقت قريب إلى أن اضطر المسئولون إلى وضع قوانين ولوائح لتطوير الأزهر .

ويصف لنا على مبارك فى كتابه : «الخطط التوفيقية» طريقة الدراسة على نظام الحلقات فيقول : «كان فى السابق لكل أهل مذهب من المذاهب الأربعة عمد معينة من عمده (٢) لا يجلس فى التدريس بها غيرهم ، ولو وقع لحدث الشقاق والقتال بينهم .

ولكل شيخ من أهل المذهب عمود لا يتعداه ، ولا يتعدى أحد عليه ... لكن لا يشدد على ذلك كتشديد تعدى أهل مذهب على مذهب .

والمتكلم على ذلك مشايخ المذاهب كشيخ المالكية وشيخ الحنفية ، وإذا تفاقم الأمر يرفع إلى شيخ الأزهر .

ويجلس الشيخ أمام العمود مستقبلاً والطلبة حلقة حوله ، فإذا كثروا جلس على كرسى من خشب أو جريد ، وهم أمامه بلا تحلق .

وكانت العادة سابقاً الا يجلس على الكرسى الا نحو شيخ الجامع ، ولا يمكن من ذلك غيره ، ثم بطل هذا فجلس كثير من العلماء على الكراسى .

ولكل طالب مكانه لا يتعداه ويقيم من يجلس فيه ، فإذا جلسوا ابتدأ الشيخ بالبسملة والحمد لله والصلاة على النبى (ﷺ) ثم يقرر لهم الدرس بالدقة ، وهم يقابلون عليه فى الورق ويسألونه ما بدا لهم ... وليس على الشيخ أن يلاحظ حال الطالب من الاجتهاد أو التكاسل أو حضور أو غياب . بل هو موكل إلى نفسه ، إلا أن يكون ولياً عليه من نفسه (أى قريب له) يلفته إلى حفظ المتون قبل زمن الحضور أو معه ، فيحفظ جميع المتون أو بعضها فينجح فى مسعاه لأن من حفظ المتون حاز الفنون .

وقبل حضورهم حلقة الدرس لابد أن يطالعوه بالدقة متناً وشرحاً وتقريراً مرة فأكثر جماعات وفرادى .

وقد يطالع الشيخ عليه (أى الدرس) مواد اً أخرى حتى يكون مستحضراً لأطراف المسألة وما يرد عليها وما يجاب به ... وكذا كبار الطلبة (١) .

«وكانت العادة فيه غالباً أن أفضل الطلبة يطالع لباقيهم درس شيخه مطالعة بحث وتفتيش حتى يأتوا إلى الشيخ وهم متهيئون لما يلقيه» ويضيف على مبارك فيقول :

قال فى «خلاصة الأثر» : «وكان الشيخ سالم الشبشيرى (٢) ، شيخ وقته يطالع لجماعة شيخه النور الزيادى (٣) درسه على عادة مشايخ الأزهر .

وكثير منهم يحصل الكتب التى حضرها فيملكها بشراء أو نسخ بيده أو غيره ... خصوصاً الرسائل الصغيرة (٤) .

المدرسون بالجامع الأزهـــر

كان لا يتصدى للتدريس بالجامع الأزهر إلا من درس العلوم والفنون المتداولة به ومارسها ممارسة بحث وتحليل دقيق ، وتلقاها من أفواه العلماء والمشايخ لمدة طويلة قد تصل أحياناً إلى ثلاثين سنة أو أقل ، وبعد أن يصبح متأهلاً لتصدر الحلقة ، حلالا لمشكلات المسائل ومعضلاتها ، يطلب من شيوخه ويستأذنهم أن يعطوه إجازة علمية ... ثم يحدد له شيوخه قطعة من كتاب يبحثها بحثاً عميقاً ويراجع عليها كافة المصادر الخاصة بموضوعه ثم يجتمع شيوخه وزملائه يوم الامتحان فيتراكمون ويتزاحمون لحضور درسه ... فيتصدر الحلقة مكان شيخه ، ويبدأ دراسة بالبسملة والحمدلة والحوقلة والصلاة والسلام على سول الله وآله وصحابته ، ثم يذكر المصادر التى رجع إليها فى بحثه من باب الامانة العلمية (١) ويدخل فى درسه ثم يتوغل فيه شيئا فشيئا بعضهم كان يتأنق فى الإبتداء ، ويسلك فى درسه طريق الإغراب ، وبعض الحاضرين يتعصب عليه ويتعنت والبعض ينتصر له ، خاصة عند توجيه الأسئلة إليه ، فإذا وفق فى الأجابة والاقناع .. يعتبر هذا نجاحاً له وعلى الشيوخ أن يمنحوه الإجازة العلمية ، وإذا تلعثم فى الإجابة ربما أقاموه ومنعوه من التصدر ، وعليه أن يجلس من جديد فى حلقات الشيوخ ... وإذا عاند ربما ضربوه وأهانوه (٢) .

ثم صارت هذه الحال فى العصر الحديث إلى التساهل .. ويعلق على ذلك على مبارك الذى شاهد بنفسه هذه الحال فيقول : «ثم تساهلوا فى ذلك حتى صار من يتصدر لا يتعرض له أحد ، حتى كثر المتصدرون ، وصار فيهم من لا أهلية فيه» .

وقد تنبه المسئولون بالأزهر والغيورون عليه إلى هذه الكارثة العلمية التى ستقضى على الأزهر إن عاجلاً أو آجلاً .. وأجمعوا على عمل قانون يجرى عليه المشايخ فى تصدرهم ومنع غير المستحقين ، وكان على رأس هؤلاء العلماء الشيخ «مصطفى العروسى» شيخ الأزهر ولما فاجأه العزل عن المشيخة سنة ١٢٨٧هـ وحل محله الشيخ «محمد المهدى العباسى الحنفى» رأى أن من المصلحة العائدة على العلم بالحفظ وعدم الابتذال تطبيق ما ارتآه سلفه ، فاستأذن الخديو الأعظم فى عمل قانون الامتحان لكل من يريد التدريس من المستجدين وقد راعى الشيخ المهدى فى هذا القانون الأخذ بأطراف من التقاليد والأعراف القديمة مع ما جدد فيه ، ومع الدقة والحزم ومراعاة الأمانة المطلقة فى الإمتحان (٣) وهذا أول قانون من قوانين الأزهر وسنشير إليه بعد .

٢ - الإجازات العلمية بالجامع الأزهر :

لم يكن للأزهر قبل صدور هذا القانون شهادات معيّنة ؛ ولكن كانت هناك إجازات علمية تمنح للطلاب من أكابر الشيوخ وفطاحل العلماء ، متى كمل استعداد الطلاب ونضجت مداركهم ، وأصبحوا أهلاً للتدريس أو الافتاء أو القضاء ، وقد تمنح الإجازة فى العلوم الشرعية أو العربية جميعاً وتسمى «إجازة عامة» (٤) . وقد تمنح فى مادة واحدة نظرية أو عملية كالطب مثلاً فتسمى «إجازة خاصة» فى الطب وممارسة العلاج ، وقد تمنح الإجازة فى كتاب خاص متى أتم الطالب دراسته أو حفظه بحيث يمكنه تدريسه ، وهذه الطريقة سار عليها الأزهر قديماً فى عصوره الزاهرة .

وقد ذكر العلامة القلقشندى (٥) – وهو من أعلام الأزهر – فى كتابه الموسوعى : «صبح الأعشى ...» طائفة من هذه الإجازات ، نذكر منها بعض ما جاء فى إجازته هو والتى أخذها من العلامة «سراج الدين أبى حفص عمر» الشهير بابن الملقن ، وكتبها للقلقشندى القاضى «تاج الدين بن غنوم» .

فقد جاء فيها بعد البسملة والديباجة : «ولما كان فلان – آدام الله تسديده وتوفيقه ويسر إلى الخيرات طريقه – ممن شَبّ ونشأ فى طلب العلم والفضيلة ، وتخلق بالأخلاق المرضية الجميلة ، وصحب السادة من المشايخ والفقهاء والقادة من الأكابر والفضلاء ، واشتغل عليهم بالعلم الشريف اشتغالاً يرضى ، وإلى نيل السعادة إن شاء الله يفضى ... استخار الله تعالى سيدنا وشيخنا وبركتنا ، العبد الفقير إلى الله تعالى ، الشيخ الإمام العلامة ، الحبر البحر الفهامة ، فريد وهره ، ونسيج وحده جمال العلماء ، أوحد الفضلاء ، عمدة الفقهاء والصلحاء : سراج الدين مفتى الإسلام والمسلمين أبو حفص عمر بن الملقن ... الخ .

« وأذن لفلان المسمى فيه ، أدام الله معاليه ، أن يدرس مذهب الإمام المجتهد المطلق العالم الربانى ، أبى عبد الله محمد بن إدريس المطلبى الشافعى، رضى الله عنه وأرضاه ، وجعل الجنة متقلبه ومثواه ... وأن يقرأ ما شاء الله من الكتب المصنفة فيه ، وأن يفيد ذلك لطالبيه – حيث حل وأقام، كيف شاء متى شاء وأين شاء – وأن يفتى من قصد استفتاءه خطاً ولفظاً ، على مقتضى مذهبه الشريف المشار إليه ... لعلمه بديانته وأمانته ، ومعرفته ودرايته ، وأهليته لذلك وكفايته ... وكتب فى تاريخ كذا » (٦) .

وقد ذكر القلقشندى أيضاً صيغة إجازة علمية لابنه أخذها من الشيخ شمس الدين محمد عبد الدايم تتضمن أن ابنه أتقن حفظ كتاب «المنهاج» فى الفقه الشافعى للنووى وذلك سنة ٨١٣هـ .

٣ - قانون الإمتحان سنة ١٢٨٨هـ - ١٨٧٢م :

هذا القانون هو المشهور بقانون الإمتحان ، لكنه بحث مواضيع أخرى تهم إصلاح الأزهر .

وقد عالج هذا القانون العيوب التى طرأت على النظام القديم ، ومنع التساهل فى تعيين المدرسين ، فنظم طريقة الحصول على «شهادة العالمية» وحدد المواد التى يمتحن فيها الطالب قبل الحصول عليها ، ورتبها على ثلاث درجات : أولى ، ثانية ، وثالثة (٧) .

وجعل منحها بأمر أو براءة من ولى الأمر ... وبذلك وضع أول حجر فى بناء إصلاح الأزهر ومنع أن يدعى العلم من ليس من أهل العلم .

أما العلوم التى تدرس وطريقة تدريسها ، فلم يمسها بتعديل أو تبديل ... بل بقيت كما كانت ، وبقى حرص الأزهريين عليها كما كان ، ولعلها انتقلت فيما بعد من سيء إلى أسوأ .

وقد وصفت الكتب وكل العلوم التى كانت تدرس بالأزهر فى تلك الفترة بأنها « من نتاج العصور المتأخرة ، تحدرت من العصور الزاهية ، ولكن عدا الزمان عليها ، فأفقدها روحها ، فصارت شكلاً ... النحو كان يراد منه النطق الفصيح والكتابة الصحيحة ، وفهم كتب الأدب فهماً صحيحاً ، فصار مجرد تفهم لألفاظ المؤلفين فى النحو .

وأصول الفقه كان يقصد منه التمرين على الاجتهاد فى التشريع ، فأصبحت ولا اجتهاد ولا تشريع . والبلاغة كان يقصد منها كيف يكتب القول البليغ ، فصار المؤلفون فيها أعاجم لا يحسنون التعبير كالسعد التفتازانى (٨) .

وقد اشتهر من فطاحل هذا العصر «الشيخ أحمد الرفاعى» ، وأساس شهرته أنه يحسن فهم الكتب القديمة ويستطيع فهم عباراتها وإثارة الشبهات حولها ، يعقد السهل

ويصعب الواضح ويغمضه حتى لقد أباح لنفسه أن يدرس «المطول» وهو أكبر كتب البلاغة، ثم يعترف أنه لا يحسن كتابة رسالة ولو غير بلغية ، لأن هذا من عمل تلاميذ المدارس المدنية .

كذلك «الشيخ علّيش» وهو من أصل مغربى ، وشهرته فى تدينه وعصبيته ، ورميه الناس بالكفر لأوهى الأسباب وذلك لضيق أفقه ، وشدة غيرته على الدين بالمعنى الذى يفهمه .

ولكن بجوار هؤلاء كان هناك آخرون هيأتهم الظروف لأن يتصلوا بالدنيا وحركة التعليم المدنية ، فاتسع أفقهم «كالشيخ البسيونى» إمام المعية ، وكان ظريفاً فى شكله وفى ملبسه وفى تأليفه .. والشيخ «حسن الطويل» له نظرات فى الحياة صائبة ذكياً حكيماً ، لكنه يقرأ الفلسفة فيرمى بالزندقة .

جاء الإمام محمد عبده فوجد الأزهر على هذه الحالة التى يرثى لها ... فالتعليم فيه يقوم على الفلسفة اللفظية ، ويعلم طالبه القدرة على الجدل والدقة فى الفهم وهذه محمدة لكن بكل الأسف هذه الدقة وهذا الجدل لا يستخدم إلا فى الألفاظ ، وتجعل طالب العلم غارقاً فى الاحتمالات والاعتراضات بما يراه فى الشروح والحواشى (٩) من التأويلات ، فكل شىء جائز حتى دخول الجمل فى البندقية – على حد تعبير الشيخ محمد عبده نفسه – يتم الطالب دراسته فى الأزهر فيخرج فاهماً لبضعة كتب ، أما الدنيا وشئونها فانه يجهلها كل الجهل ، فلا جغرافية ولا تاريخ ولا طبيعة ولا كيمياء ولا رياضة .

من أجل هذا وجدنا أولى الأمر الذين لا يخلون من غيرة على الأزهر ويصيحون صيحات مباركة منادين بإصلاح الأزهر .. وأن يكون ذلك على وجه السرعة .

٤ - بداية الإصلاح والتطوير :

كانت النظرة التى نظرها رجال الأزهر إلى محمد على وبنيه ، وإلى كل ما جد فى عهدهم من تغيير – شمل النواحى التعليمية وغيرها – نظرة شك وريبة ، وكان جمودهم على ما ورثوا من ثقافات نتيجة معقولة لهذه النظرة الحذرة .

ثم كان «دنلوب» بعد الاحتلال البريطانى وقبضته بيد من حديد على زمام التعليم فى مصر – كما أشرنا إلى ذلك فى مقدمة هذا البحث – أثر كبير على صلابة الأزهريين وزيادة جمودهم وتعقيدهم ووقوفهم فى وجه من يريدون التغيير والتطوير .

ولكن صيحات الاصلاح لم تذهب أدراج الرياح .. فقد صاح محمد عبده صيحاته القوية .. وتحمس لها مؤيدون وتفتحت لها آذانهم ، ووعتها أذهانهم ، وإن كانوا قلة قليلة ... فقد كان جمهرة الأزهريين ينظرون نظرة ارتياب وشك كذلك للشيخ محمد عبده ... ذلك أنه عرف لديهم أنه صديق للورد «كرومر» ، كما عرف لديهم كذلك بأنه يسالم الانجليز ويتعاون معهم.

ذلك أنه شاع لدى رجال الأزهر أن اللورد «كرومر» قبل شفاعة أصدقاء الشيخ محمد عبده بعودته من منفاه إلى مصر ، ورد الشيخ الجميل بما هو أجمل منه فكتب تقريراً قدمه إلى اللورد كرومر لا إلى غيره بما يراه من إصلاح التعليم فى مصر فكان ذلك بمثابة التسليم بأنه القوة الفعالة فى مصر .. فأثار ذلك حفيظة الأزهريين .

وهذه الظروف مهما يكن لها من مبررات من شأنها أن تهيج شكهم فيه ومعارضتهم له وان كان أقوم وأوفق منهجاً وأصدق قليلاً ، وذلك لأنه كان يرى أن جلاء الإنجليز مرهون باستنارة الشعب وفهمه لحقوقه وواجباته وهمته فى أدائها وغضبه من الاعتداء على هذه الحقوق .

ثم إن الإمام كان يرى أن مسألة مصر لا تحل بمواجهتها لإنجلترا بل بالحالة الدولية العامة ونظرة الدول إلى مصلحتها فى إستقلال مصر ... وإلى أن يحدث ذلك ينبغى على القادة أن ينيروا الشعب بالتثقيف والتعليم ، ولا يجعلوا كل همهم الاشتغال بالسياسة .

٥ - مجلس إدارة للجامع الأزهر :

صدر فى يناير سنة ١٨٩٥م قانون بتشكيل «مجلس إدارة الأزهر» وذلك ثمرة من ثمار جهود الإصلاح التى نادى بها الإمام محمد عبده .

ويتكون هذا المجلس من خمسة أعضاء : ثلاثة من كبار العلماء أحدهم شافعى وهو الشيخ حسن المرصفى (١٠) ، والثانى مالكى وهو الشيخ سليم البشرى (١١) والثالث حنبلى وهو الشيخ يوسف النابلسى (١٢) شيخ الحنابلة إذ ذاك ، واثنين أحناف من موظفى الحكومة وهما الشيخ محمد عبده (١٣) والشيخ عبد الكريم سالمان (١٤) .

أعمال مجلس إدارة الأزهر :

كان أول بحث لهذا المجلس هو وضع قانون «مرتبات العاملين بالأزهر» وقد تقرر

فيه أن المرتب السنوى لا يقل عن اثنى عشر جنيهاً ، ولا أن يزيد على ثلاثين جنيهاً وثلثى جنيه فى العام ، وبينهما درجات ترتفع الواحدة عما تحتها ثلاثة جنيهات وأن المرتبات الشهرية لا تنقص بحال عن خمسة وسبعين قرشاً ، ولا أن تزيد على ثلاثمائة قرش .. وقد أدى ذلك إلى استقرار النفوس بعض الشىء عن ذى قبل .

ثم نظر المجلس ثانياً فى «التدريس والتعليم والإمتحان» فوضع مشروع عام ضمنه خصائص الإدارة العمومية ، وما لمجلس الإدارة ولشيخ الجامع الأزهر من أعمال تخصه وما هى شروط الانتظام فى طلب العلم بالأزهر وما هى المدة اللازمة لذلك وكذلك العلوم التى تدرس والمسامحات ، وبيان المقاصد منها والوسائل .

أما الامتحان فجعل نوعين : أحدهما لنيل «شهادة الأهلية» وثانيهما : لنيل شهادة «العالمية» ، وإضافة علوم أخرى إلى العلوم التى كانت تدرس بالأزهر وهى : التاريخ الإسلامى ومتن اللغة وآدابها ، وصناعة الإنشاء ، ومبادىء الهندسة ، وتقويم البلدان .

وقد ذكر لنا الشيخ عبد الكريم سالمان فى كتابه أعمال مجلس إدارة الأزهر المبالغ المطلوبة لتنفيذ هذا القانون وبيان مصارفها وهى :

جنيه	
٦٠٠	لأربعة وعشرين عالماً .
٦٠٠	مكافأة للطلبة .
٦٠٠	مكافأة لمشايخ الأروقة والحارات والملاحظين .
٦٠٠	لعلوم الحساب وتقويم البلدان والتاريخ الإسلامى .
٣٦٠	للخط العربى .
١٥٠	مصاريف الإدارة العمومية للأزهر .
٤٦٤	لدار الكتب الأزهرية .
٣٣٧٤	

أما المبلغ الذى رصد لمكافئات الطلاب فكان الغرض منه بث روح الغيرة فيهم ، وترغيبهم فى تحصيل العلوم المتداولة فى الأزهر ، وأن يكون تحصيلهم لها على وجه يبقى معه ما حصلوه منها راسخاً فى الذهن ، لا أن يكون مقصوراً على مجرد فهم العبارات والمناقشات اللفظية .

ولهذا وضع المجلس قراراً بصرف هذا المبلغ على الطلاب وقرر فيه أن يعمل لهم إمتحان اختيارى فى آخر كل سنة دراسية فى أى علم من العلوم التى تقرأ فى الأزهر ، وحدد أوقات الامتحان وكيفية ، وأن يكون تحريرياً ، وأن توزيع المكافئات على الناجحين بنسبة ما حصلوه ونجحوا فيه ... وذلك فى أول العام الدراسى بمحضر من شيخ الأزهر وأعضاء مجلس الإدارة وكل أفاضل العلماء فى الأزهر (١٥) .

٦ - صدى تدريس العلوم الحديثة بالأزهـر :

رأى مجلس إدارة الأزهر أن يستطلع ويختبر قوة المشتغلين بالعلوم الحديثةمع العلوم القديمة ، وحال المقتصرين على القديم فقط ، خاصة بعد أن حركت المكافئات همم الطلبة ونشاطهم إلى تعليم العلوم الحديثة ، فقرر أنه لا يقبل طلب امتحان المكافأة فى علم من العلوم الحديثة وحده ، بل لابد أن يصحب بثلاثة علوم على الأقل من العلوم المتداولة وأن من أراد الامتحان فى العلوم القديمة وحدها فله ذلك دون حجر عليه ، ثم تبين بعد الامتحان أن الذين نجحوا فى العلوم القديمة مع اشتغالهم بالعلوم الحديثة ، أكبر من الذين نجحوا مع اقتصارهم على العلوم القديمة وحدها .. وقد سجل المجلس ذلك فى تقريره السنوى مدعوماً بالادلة والأرقام .

٧ - القانون رقم ١٠ لسنة ١٣٢٩هـ - ١٩١١م وأهم مواده :

أشرنا فى مقدمة هذا البحث إلى إنشاء مدرسة القضاء الشرعى سنة ١٣٢٥هـ – ١٩٠٧م وقيام مظاهرات طلاب الأزهر وشيوخه ، نظراً لتقلص ظلهم بهذه المدرسة التى تخرج القضاة ولم تنته المظاهرات إلا بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١م ، وقد أصبحت هذه المدرسة قسماً من أقسام الأزهر .

والقانون الجديد هذا ينظم الدراسة بالأزهر على قواعد جديدة ، وأهم ما تضمنه تقسيم الدراسة بالأزهر إلى مراحل ، لكل منها نظام خاص ومواد مخصوصة (١٦) .

وإنشاء هيئة تشرف على الأزهر برياسة شيخة ، تسمى «مجلس الأزهر الأعلى» .

وإنشاء «هيئة كبار العلماء» (١٧) واضافة مواد التاريخ والجغرافيا والرياضة ومبادىء الطبيعة والكيمياء إلى مواد الدراسة القديمة .

وقد جاء فى المادة الأولى من هذا القانون : أن الجامع الأزهر هو المعهد الدينى العلمى الإسلامى الأكبر ، والمعاهد الأخرى هى : معهد مدينة الأسكندرية ، ومعهد مدينة طنطا ، ومعهد مدينة دسوق ، ومعهد مدينة دمياط وكل معهد يؤسس فى القطر المصرى بإرادة سنية وكذا كل معهد أهلى يتقرر إلحاقه بالجامع الأزهر أو بأحد المعاهد الأخرى بالشروط والأوضاع التى تبين فى لائحة يضعها المجلس الأعلى ويصدق عليها بإرادة سنية (١٨) .

وقد جاء فى المادة الثالثة : أن مدرسة القضاء الشرعى تكون قسماً ملحقاً بالجامع الأزهر (١٨) .

١ – يقوم الباحث بعمل دراسة شاملة لهذه المعاهد التى قامت بدور بارز فى النهضة العلمية بمصر وهى : مشيخة علماء الاسكندرية ، ومشيخة علماء الجامع الأحمدى (نشرنا مقالاً عنها بمجلة الأزهر عدد جمادى الآخرة سنة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م ص ٩٥٠ – ٩٦٥) ومشيخة علماء دسوق، والمدرسة المتبولية بدمياط أو مشيخة علماء دمياط ، ومشيخة علماء أسيوط، ومشيخة الأزهر قبل ذلك ونرجو من الله التيسير (الباحث) .

٢ – أصبحت «مدرسة القضاء الشرعى» بمقتضى هذا القانون تحت اشراف الجامع الأزهر من الناحية العلمية والإدارية فقط ويحل محل ناظرها مجلس الأزهر الأعلى ولذلك أصبحت قسماً من أقسام الأزهر ونلاحظ ذلك بصورة واضحة فى محاضر جلسات مجلس الأزهر الأعلى ، حيث احتلت هذه المدرسة عدداً كبيراً من صفحات هذه المحاضر لبحث كل ما يتعلق بحسن سير الدراسة بها ... راجع على سبيل المثال مجموعة محاضر وقرارات مجلس الأزهر الأعلى سنة ١٩١١م من تاريخ انعقاده لأول مرة فى جمادى الثانية ٤ يونيه سنة ١٣٢٩هـ – ١٩١١م لآخر سنة ١٣٢٩هـ – ١٩١١م ط م الإصلاح صفحات ٦ ، ١٢ ، ١٥ ، ٢٢ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ٦٣ ، ٧٠ .

وفى محاضر الجلسات سنة ١٣٣٠هـ – ١٩١٢م صفحات ٤ ، ٥ ، ٢٩ ٥٧ ، ٧٨ ، ٢٢١ ، ٢٥ ، ٣٤ ، ٨١ ، ٩٩ ، ١١٢ ، ١٥٦ ، ٦٣ ، ١٦٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

وفى محاضر الجلسات ١٩١٣م صفحات ٢٣ ، ٢٧ ، ٤٢ ، ٧٢ ، ١٤٢ ، ١٦٢ ، ٢٠٨ ، ٢٩١ .

وفى محاضر الجلسات سنة ١٣٣٢هـ ١٩١٤م راجع صفحات رقم ٨ ، ٩ ، ٢٩ ، ٦١ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٤١ ، ١٤٩ ، ١٨٠ ، ٢٢٢ ، ٢٥٨ .

وفى محاضر الجلسات ١٩١٥م ط م الصباح صفحات ٣٩ ، ٤٥ ، ١٣٢، ١٣٨ ، ١٧٨ ، ٢٢٠ ، ٢٥٤ ، ٢٦٩ ، ٣٢٤ .

إلى أن كانت سنة ١٩١٦م حيث صدر قانون بإلحاق مدرسة القضاء الشرعى بوزارة الحقانية وتكون ميزانية هذه المدرسة تابعة للحقانية ، والسبب فى نقلها إلى الحقانية هو بعض العيوب التى اعتورت المدرسة ، ومنها : عدم توفر هيئة التدريس لها من الأزهر حيث أن الكثير منهم منتدب .

كما أن ناظرها ليس خريجاً من مدارس الحقوق ولا يعرف شيئاً عن القانون حيث أنه تخرج من مدرسة دار العلوم .

كما أن مدرسيها لا يعرفون شيئاً عن التوثيقات الشرعية والمرافعة العملية مما عطل مادة هامة من مواد الدراسة ، وهذه الأسباب وغيرها جعلت الحكومة تفكر تفكيراً جدياً فى نقل تبعيتها من المجلس الأعلى للأزهر إلى وزارة الحقانية على أمل تحسين أحوال طلابها علمياً وثقافياً .

لكن المظاهرات قامت مرة أخرى فى مصر وطنطا والأسكندرية ، حتى اضطرت الحكومة مع رجال الأزهر إلى رجوع الإشراف الفعلى للأزهر عليها، ثم إنشاء قسم التخصص سنة ١٩٢٣م تمهيداً لالغائها فى قانون الشيخ المراغى فى مشيخته الأولى سنة ١٩٢٨م .

وتبقى حافظة لنظامها المقرر لها فى قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٧م ، ويحل مجلس الأزهر الأعلى محل ناظر المعارف العمومية فى جميع الاختصاصات التى له الآن بمقتضى القانون.

٨ - إنشاء أقسام للتخصص بالأزهر :

بما أن الأزهر كان فى حاجة أخرى إلى أقسام للتخصص يزداد فيها العالم تمكنا فى المواد الأزهرية الأصلية فقد رئِى إنشاء قسم للتخصص سنة ١٩٢٣م (١) ويتكون هذا القسم من مجموعة شعب منها : شعبة الفقه والأصول لتخريج قضاة شرعيين ، وكان ذلك – كما سبق – تمهيداً لإلغاء مدرسة القضاء .

ثم توجهت العناية إلى التوسع فى دراسة العلوم الحديثة فى المرحلتين الإبتدائية والثانوية بالمعاهد الدينية ، فزودت هذه المعاهد بالعامل اللازمة لهذه الدراسة .

٩ - ومع كل هذا بقى الأزهر معزولاً :

ومع التعديلات التى أدخلت على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١م وبإنشاء أقسام التخصص بالأزهر ، ومع كل المحاولات التى بذلت لإنهاضه فقد باءت كلها بالفشل ، ذلك لأن الأزهر بقى معزولاً عن وظائف الدولة ، كأنما كانت الحكومات المختلفة مشدودة بخيوط خفية لا تستطيع أن تنفلت منها وتتجه إلى الأزهر .

والحقيقة أن عزل الأزهر عن محاكم الدولة ومدارسها ومختلف الوظائف فيها ، كان غرضاً إستعمارياً يخفيه .

(أ) اتجاه سياسة التعليم فى مصر – بفعل دنلوب وكرومر – اتجاهاً يجافى روحها القومية والإسلامية من جهة .

(ب) جمود الأزهر وتمسك إعلامه بالقديم على قدمه ونلحح ذلك واضحاً فى حملات الصحف الشديدة على الأزهريين – بفعل أعوان المستعمرين – وصورت كبارهم تصويراً يوهم قرائها أن الأزهريين متخلفون رجعيون ، لا يصلحون للحياة ولا تصلح بهم الحياة .

وكانت كلما ارتفعت أصوات الأزهريين يطالبون الحكومة بالإصلاح ارتفعت أصوات أخرى بجانبها تنفخ فى الأبواق بأنهم طلاب علاوات ودرجات ... مع أنهم لم يكونوا يجدون مجالاً للعمل فى غيرالأزهر على كثرة متخرجيهم فيه ، وضيق المعاهد الدينية عن أن تتسع لعشر معشار هؤلاء الخريجين .

إن عدداً كبيراً من المتخرجين فى قسم التخصص بعد أن درسوا خمسة عشر عاماً، عينوا فى الأزهر سنة ١٩٣٣م بمرتب قدره ٢٧٠ قرشاً ، وبعضهم قبل أن يتعين بالمجان ريثما يتوافر له هذا المرتب (١) ولم يقبل بالمدارس الإلزمية الكثير منهم حين عرضوا أنفسهم ليكونوا مدرسين فيها. وذلك بالاضافة إلى الحكايات التى يتندر بها الناس عن الأزهر ورجاله من خلال التمثيليات الهزلية والصور الكاريكاتيرية ... مما أشعر الأزهريين بأنهم شبه غرباء فى بلادهم وان بقيت لهم فى قراهم وفى شعبهم منزلتهم ومكانتهم .

١٠ - ورقة عمل جديدة لإصلاح الأزهر فى مشيخة المراغى الأولى له :

عندما عين فضيلة الإمام الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخاً للأزهر سنة ١٩٢٨م كتب مذكرة قدمها للمسئولين فى الحكومة بشأن إصلاح الأزهر ... علاج عيوبه، وحل المشكلات التى تعترضه من كل جانب ... فقد كان رحمه الله تلميذاً للإمام

محمد عبده فأشرب روحه ، وحمل لواء الإصلاح من بعده ، وقد كانت هذه المذكرة ولا تزال الدستور لكل إصلاح أدخل على الأزهر أو سيدخل فيما بعد ... وقد تكونت لجنة بتكليف من مجلس الوزراء لإصلاح الأزهر برئاسة الشيخ المراغى (٢) ، وقد استمرت هذه اللجنة تعمل لمدة سنة كاملة تقريباً فى ثلاثين جلسة حتى تم وضع قانون جديد لإصلاح الأزهر ... لكن الشيخ المراغى أعلن استقالته عندما قدم مشروعه للحكومة وتباطأت فى تنفيذه .. ولو قدر لهذا المشروع النجاح الذى تعلقت به الآمال لكان للأزهر بصفة خاصة وللتعليم بصفة عامة وجه غير هذا الوجه ، وحال غير هذه الحال .

وقد عثرنا على نسخة خطية (١) من مذكرة الشيخ المراغى بالكويا ، وقد نشرت بالأهرام فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٨م ونظرا لأهميتها فى بحثنا هذا سنقتطف منها بعض الفقرات التى تفيد الباحث المتخصص ، والقارىء العادى فائدة ومتعة محققة .

وقد جاء فيها :

« إن الأمة المصرية – وهى تريد النهوض والمجد وتتطلع إلى حياة سياسية راقية – يجب أن يكون عليها أن تتذكر دينها وتلتفت إلى حملة ذلك الدين فتصلح شأنهم ، وترقى تعليمهم ، وتضعهم فى المكانة اللائقة بالمرشدين، والتى يجب أن يكون عليها حملة الدين . أما إهمال هذه الناحية والسعى إلى ترقية النواحى الأخرى من حياة الأمة ، فلا أرى أنه يوصل إلى الغرض المقصود فالخلق هو العمود الفقرى للأمم م لا يمكنها أن تنهض بغيره، وأسهل طريق لتكوينه هو طريق الدين إذا أصلح تعليمه ، وهذب دعاته . وقد كان الأزهر مصدرأشعة نور العلوم الدينية والعربية وغيرها إلى البلاد الإسلامية ، وقد أصابه ما أصاب غيره من خمول » .

« يجب أن يدرس القرآن دراسة جيّدة ، وأن تدرس السنة دراسة جيّدة ، وأن يفهمها على وفق ما تتطلبه اللغة العربية فقهها وآدابها من المعانى ، وعلى وفق قواعد العلم الصحيحة . وأن يبتعد فى تفسيرهما عن كل ما أظهر العلم بطلانه ، وعن كل ما لا يتفق وقواعد اللغة » .

« يجب أن تهذب العقائد والعبادات ، وتنقى مما جد فيها وابتدع ، وتهذب العادات الإسلامية بحيث تتفق وقواعد الإسلام الصحيحة » .

يجب أن يدرس الفقه الإسلامى دراسة حرة خالية من التعصب لمذهب، وأن تدرس قواعده مرتبطة بأصولها من الأدلة ، وأن تكون الغاية من هذه الدراسة عدم المساس بالاحكام المنصوص عليها فى الكتاب والسنة ، والأحكام المجمع عليها ، والنظر فى الأحكام الاجتهادية لجعلها ملائمة للعصور والأمكنة والعرف وأمزجة الأمم المختلفة كما كان يفعل السلف من الفقهاء .

يجب أن تدرس الأديان ليقابل ما فيها من عقائد وعبادات وأحكام بما هو موجود فى الدين الإسلامى ، ليظهر للناس يسره وقدسيته وامتيازه عن غيره فى مواطن الاختلاف ، ويجب أن يدرس تاريخ الأديان وفرقها وأسباب التفرق، وتاريخ الفرق الإسلامية على الخصوص وأسباب حدوثها .

يجب أن تدرس أصول المذاهب فى العالم قديماً وحديثاً ، وكل المسائل العلمية فى النظام الشمسى والمواليد الثلاثة ، مما يتوقف عليه فهم القرآن فى الآيات التى أشارت إلى ذلك .

يجب أن تدرس اللغة العربية دراسة جيّدة كما درسها الاسلاف ، وأن تضاف إلى هذه الدراسة دراسة أخرى على النحو الحديث فى بحث اللغة وآدابها .

يجب أن توجد كتب قيمة فى جميع فروع العلوم الدينية واللغوية على طريقة التأليف الحديثة وأن تكون الدراسة جامعة بين الطرق القديمة فى عصور الإسلام الزاهرة والطرق الحديثة المعروفة الآن عند علماء التربية . وعلى الجملة يجب أن يحافظ على جوهر الدين ، وكل ما هو قطعى فيه محافظة تامة ، وأن تهذب الأساليب ويهذب كل ما حدث بالاجتهاد ... بحيث لا يبقى منه إلا ما هو صحيح من جهة الدليل وكل ما هو موافق لمصلحة العباد.

يجب أن يفعل هذا لاعداد رجال الدين ، لأن رسالة النبى صلى الله عليه وسلم عامة ودينه عام ويجب أن يطبق بحيث يلائم العصور المختلفة والأمكنة المختلفة ... وان لم يفعل هذا يكون عرضة للنفور منه ، والابتعاد عنه ، كما فعلت بعض الأمم الإسلامية ، وكما حصل فى الأمة المصرية نفسها ، إذ تركت الفقه الإسلامى لأنها وجدته بحالته التى أوصله إليها العلماء غير ملائم، ولو أن الأمة المصرية وجدت من الفقهاء من جارى أحوال الزمان ، وتبدل العرف والعادة ، وراعى الضرورات والحرج ، لما تركته إلى غيره، لأنه يرتكن إلى الدين الذى هو عزيز عليها .

هذه الدراسة شاقة وصعبة

ويضيف الشيخ المراغى قائلاً فى مذكرته :

لست أنسى أن هذه الدراسة التى أسلفت بيانها ، دراسة شاقة تحتاج إلى مجهود عظيم وتحتاج إلى رجال قد لا نجدهم فى طائفة العلماء ، ونحتاج إلى مال يكافأ به العاملون ... ولكن سمو المطلب يحملنا على تذليل كل عقبة تقف فى طريقة ، ويوجب علينا السخاء والبذل ، لأننا نريد إصلاح أعز شىء على نفوس الجماهير ، ونريد بهذا الإصلاح تقويم هذه الأمة ونهوضها . وليس من السهل أن يكلف شخص واحد بهذه الدراسة على اختلاف أنواعها ، بل من الواجب أن نفكر فى طريقة التقسيم ، وجعل الدراسة أقساماً وأنواعاً متميزة .

الأسس الإجمالية لهذا النظام

ثم يضيف الشيخ المراغى فى مذكرته قائلاً :

وبعد هذا استطيع أن أضع أسساً إجمالية للنظام الذى أبغى أن يكون عليه الأزهر والمعاهد الدينية .

يجب أن يقسم التعليم الدينى إلى قسمين : قسم يحدد عدد تلاميذه ، وترتب درجات التعليم فيه ، وتبين لهم حقوقهم والغايات التى تراد منهم ، والأعمال التى تسند إليهم من أعمال الدولة ... وهذا هو القسم الذى سيكون موضع العناية ، ومكان الرجاء والأمل . وقسم لا يحدد عدده ولا ترتب درجات التعليم فيه ، ولا يكون له شىء من الحقوق فى أعمال الدولة وإنما الغاية من وجوده هى سد حاجة من يريد التفقه فى دينه ، ومعرفة اللغة العربية ليخرج من الجهالة إلى العلم ، ويقنع بالعلم نفسه . وتوضع لهذا القسم نظم لا يقصد منها أكثر من مراقبة الأخلاق ، ومن تعليم أفراده تعليماً صحيحاً بعيداً عن العقائد الفاسدة ، موصلاً لروح الدين موصلاً إلى خلق قويم .

القسم الأول

ويضيف الشيخ المراغى مفصلاً القول :

والقسم الأول تجعل درجات التعليم فيه ثلاثا ، فيكون ثلاثة أقسام :

القسم الأول : مدته خمس سنوات .

القسم الثانى : مدته خمس سنوات .

والتعليم فى القسمين الأول والثانى يكون عاماً على مثال التعليم فى المدارس الأميرية ، ويعلم فيها كل ما يعلم فى المدارس الأميرية ما عدا اللغات. وتعلم فيهما علوم الأزهر – بالقدر المؤهل لدخول الأقسام العالية – تعليماً لا يكون قوامه حفظ الدروس ، وانما يكون قوامه فهم العلم ، والمران على البحث والتدليل ، وتربية الملكات .

وقد يلاحظ أن المدة لا تحتمل تعليم علوم الأزهر ، وتعليم ما يدرس بالمدارس الأميرية . ويغلب أن يكون الطالب قد ألم بكثير من المعلومات فى المدارس الأولية ، وأن يكون حافظاً للقرآن الكريم . فاستعداده وسنه يسمون بأن يحتمل هذا المقدار الذى يراد أن يعلمه ... على أن الشروط التى توضع لقبول التلاميذ فى القسم الأولى كفيلة بابعاد من لا يقوى على احتمال هذه الدراسة .

التعليم العالى

وقد قسم هذا التعليم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : قسم اللغة :

الثانى : قسم الفقه :

الثالث : قسم الإرشاد والدعوة :

يجب أن يلاحظ أنى حيث أعرض لهذه الأقسام ، وحيث أبين ما يدرس فيها ، فانى أضع رسماً إجمالياً قابلاً للتهذيب ، وأترك تفصيله إلى أن يحين وقت التفصيل ، فتؤلف له لجان فنية .

المواد الدراسية فى هذه الأقسام الثلاثة

ويضيف الشيخ المراغى قائلاً عن المواد التى ينبغى أن تدرس فى كل قسم من الأقسام الثلاثة المذكورة :

أما القسم الأول : فتدرس فيه علوم اللغة من نحو وصرف ووضع ، وعلوم البلاغة وأدب اللغة العربية ، وتاريخ الآداب ، وعلم النفس والتربية ، ويعلم التلاميذ فيه بعض اللغات التى لها اتصال وثيق باللغة العربية ، ويدرس فيه الكتاب والسنة من حيث اتصال اللغة العربية بهما ومن حيث اتصالهما بآدابهما .

وأما القسم الثانى : فيدرس فيه الكتاب والسنة دراسة مفصلة ، وبخاصة من ناحية الأحكام الفقهية ، ويدرس أصول الفقه ، وتقارن المذاهب الإسلامية بعضها ببعض مع عرض الأدلة ، ومع التعرض للترجيح من جهة الدليل والعرف والعادة ومن جهة المصالح العامة ، وتقارن المذاهب الإسلامية بالقواعد العامة فى أصول القوانين ، ويدرس تاريخ التشريع الإسلامى وما يلزم للقاضى والمحامى من نظم القضاء والإدارة وقوانين المرافعات .

وأما القسم الثالث : فيدرس فيه المنطق والتوحيد الإسلامى ، والأخلاق والفلسفة قديمها وحديثها ، وتاريخ الأديان والمذاهب ، مع مقارنتها بالدين الإسلامى ، ويدرس أدب اللغة والقرآن والسنة ، وبخاصة من ناحية طرق الهداية والارشاد .

ما هى الغاية من التعليم بهذه الطريقة

يقول الشيخ المراغى عن الثمرة المرجوة من هذا النظام :

بعد هذا انتقل إلى الغاية من هذا التعليم ، وسأجد نفسى مضطراً إلى شىء من الاطالة فى القول .

عندما فكرت الحكومة المصرية فى إنشاء مدرسة دار العلوم لتخريج أساتذة اللغة العربية فى المدارس الأميرية ، كان العلماء فى الأزهر لا يعنون إلا بدراسة القواعد

وفلسفتها دراسة نظرية بعيدة عن التطبيق ، وبدراسة الألفاظ وخدمة عبارات المؤلفين . ولا يعنون بالغاية من اللغة ولا بخدمة اللغة نفسها ... يشهد بذلك أن أسلوب الكتب المؤلفة فى تلك الأيام بعيد كل البعد عن اللغة، ويشهد بذلك أن بعض كبار العلماء ممن شاهدناهم لم يكونوا يحسنون التعبير عن أغراضهم ، ولا تزال منهم بقية إلى اليوم .

وكان العلماء أيضاً لا يدرسون شيئاً من العلوم العامة – كالتاريخ ، والحساب ، والهندسة ، وتقويم البلدان – وكانوا يحافظون على ما هم عليه أشد المحافظة ، ولا يرون الخير إلا فيما هم فيه ... فلم تكن معلوماتهم العامة ، ولا طرائق تعليمهم ، مؤهلة لتوليهم تعليم النشىء فى المدارس الأميرية على النحو الحديث .

وعندما فكرت الحكومة فى إنشاء مدرسة القضاء الشرعى ، كان الأزهر على النحو الذى وصفته . وكان فيه علماء يحرمون تقويم البلدان والتاريخ والحساب ويكتبون مقالات فى الجرائد ضد هذه العلوم . وكان ولاة الأمور يشكون من أن القضاة لا يعرفون الأرقام ، ولا يعرفون طرق التوثيق ، ولا يعرفون من العلوم العامة ما يجب أن يعرفه شخص يتولى الحكم بين الناس .

وقد بدل الله هذه الأحوال ، وأصبح قانون الأزهر مشتملاً على ضعفى العلوم التى كانت تدرس فيه من قبل ، وأصبح يدرس فيه التاريخ الطبيعى ، وتدرس فيه الطبيعة والكيمياء ، ويدرس فيه الجبر والهندسة . وقبل الأزهر فى قسم تخصص القضاء الشرعى دروساً فى وظائف الأعضاء ، ودروساً فى التشريح ... قبل الأزهريون كل جديد وأعدوا أنفسهم له ، وزالت كل العقبات التى كانت من قبل ، ولم يبق إلا اصلاح طرق التعليم ، وإيجاد المعلمين الأكفاء ، وتوزيع العلوم على الأقسام توزيعاً صحيحاً ، وإذا كانت هناك بقية تعترض الجديد ، فلم يبق لها من الشأن ما تستطيع معه أن تكون عقبة فى طريق الإصلاح .

لماذا تتعدد هذه المدارس وهى لنوع واحد من التعليم ؟!!

ويدافع الشيخ المراغى فى مذكرته عن وجة نظره فى توحيد التعليم فيقول :

فى الدولة الآن مدارس متعددة لنوع واحد من التعليم : فيها دار العلوم لتعليم اللغة وفيها الأزهر وكل المعاهد لعلوم اللغة ... فيها مدرسة القضاء الشرعى للفقه ونظم القضاء ، وفيها الأزهر للفقه ونظم القضاء ... وفيها تجهيزته دار العلوم وبالأزهر أقسام ثماثلها .

تنفق الدولة على هذه المدارس جميعها ، ومن الممكن أن تقتصد فى هذه النفقات ، ومن الممكن أن تضم هذه النفقات بعضها إلى بعض ، وتوحد جهودها لتخريخ أمثلة أحسن من هذه الأمثلة .

ويضيف اقتصاداً فى النفقات فيقول :

تنفق الدولة على هذه المدارس جميعها ، ومن الممكن أن تقتصد فى هذه النفقات ، ومن الممكن أن تضم هذه النفقات بعضها إلى بعض ، وتوحد جهودها لتخريج أمثلة أحسن من هذه الأمثلة .

ويتكلم عن المشارب المختلفة التى شرب منها العلماء فيقول :

فى الدولة أشكال مختلفة من العلماء ، تخرجوا فى مدارس مختلفة ، يحسد بعضهم بعضاً ، وينقم بعضهم على بعض ... ولهذا أثره فى إفساد الأخلاق .

ثم يرى الشيخ المراغى أن الحل للإصلاح هو إلغاء تجهيزته دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى فيقول :

لم لا يحملنا هذا كله على التفكير فى توحيد الجهود ، وتوحيد النفقات . ونجعل قسم اللغة منبع علماء اللغة لجميع مدارس الدولة والأزهر ، وتخصص فرقة من قسم الفقهاء لتحل محل مدرسة القضاء ، فتكون ينبوعاً للقضاة والمحامين والمفتين ، وتلغى تجهيزية دار العلوم والقضاء .

اعتراض لا محل له !!

ويحاول المراغى التغلب على بعض الاعتراضات فيقول :

أول ما يعترضنا فى هذا أن مدرسة دار العلوم أنشئت للحاجة إليها . وقد حققت الآمال فيها ، فأخرجت للدولة علماء أحيوا اللغة العربية وآدابها بعد أن كادت تدرس . وكانوا من أهم الأسباب لنشر تلك اللغة وتحبيبها إلى الناس ... بينما الأزهر ضعف التعليم فيه ، وأصبح محلاً لشكوى الأمة وشكوى أهله أنفسهم . وليس من الحكمة – بناء على الآمال فى الأزهر – أن نميت مدرسة محققة الفائدة ، وكذلك الحال فى مدرسة القضاء .

ولكن على الرغم من قوة هذه الحجة يمكننا التغلب عليها بمراعاة مايأتى : « قد كان الأزهر منفصلاً عن الحكومة فى الماضى انفصالاً تاماً ، فلم يكن بها علاقة إلا بمبلغ يسير فى الرزنامة كان حقاً له عليها ، ولم يكن للحكومة إشراف عليه . وقد تبدل الحال ،

فصارت ميزانية الأزهر الضخمة أكثرها من وزاة المالية ، وبعضها من وزارة الأوقاف ، وصار لرئيس الدولة حق الإشراف عليه ، وصار مسئولاً عنه أمام البرلمان ، وأصبح من اليسير على الأمة والحكومة أن تعرفا فيم تنفق الأموال ، وبأى شيء تشتغل المعاهد وعلى أى نحو تسير .

ثم إن اندماج دار العلوم والقضاء سيفضى حتماً إلى ادخال أساتذة المدرسين فى الأزهر ، وإلى وجود الصلة التامة بينهم وبين العلماء . فهذه الصلة التى من شأنها أن توجد تماس الأفكار ، ستنتج نتائجها الحسنة فى احسان الدراسة ، وستكون هناك عناصر قوية من رجال التعليم فى مجالس الإدارة والمجلس الأعلى ، وفى التفتيش على المعاهد ... وعلى الجملة ستوجد كل الضمانات التى تطمئن النفوس إلى أن المعاهد لا ترجع القهقرى .

هذا الذى قلته – مضافاً إلى توحيد التعليم ، وتوحيد النفقات ، وتجانس العلماء فى الدولة – من شأنه أن يحملنا على المضى فى هذا الطريق .

مدرسة القضاء الشرعى قطعت الصلة ...!!

ويعلق الشيخ المراغى على نظام مدرسة القضاء وكيف قطع صلة طلابها بالكتب والمؤلفات القديمة التى ملأت علماً غزيراً فيقول :

وتختص مدرسة القضاء على نظامها الجديد بكلمة لابد من التصريح بها: « لست أرجو للقضاء الشرعى خيراً من هذه المدرسة على نظامها الجديد . وقد كان نظامها منذ أنشئت إلى ١٩٢٣م خيراً من هذا النظام الجديد (١) .

ذلك أننا حتى اليوم ليس لنا مراجع فى القضاء الا تلك الكتب المقررة فى القرون الماضية ، وهى كتب معقدة ، لها طريقة خاصة فى التأليف لا يفهمها كل من يعرف اللغة العربية . وإنما يفهمها من مارسها ، ومرن على فهمها ، وعرف اصطلاح أهلها . وأيضاً فان العلوم الشرعية التى يحتاج إليها القاضى مشتبكة ، يستمد بعضها من بعض ، ولا غنى للفقيه عن تعرف علوم كثيرة ترتبط بالفقه .

ونظام المدرسة الجديد قطع الصلة أو أضعفها بين تلاميذ مدرسة القضاء وبين الكتب القديمة فالتلاميذ الذين يتخرجون ، فى التجهيزية ، وينقلون إلى مدرسة القضاء ، ليس لهم من المؤهلات ما يعدهم لتفهم تلك الكتب ، وإلى تلك المعلومات التى وضعت لهم فى البرامج .

رسل بين الكتب القديمة والحديثة بالأزهر

يقول الشيخ المراغى معلقاً :

ولست أدافع الآن عن الكتب القديمة ، بل أرجو الله أن يمكننا من الاستغناء عنها بأحسن منها . وإنما أدافع عن الموجود الذى قضت الضرورة بوجوده ، نحن بحاجة إلى رسل بين القديم والحديث ، وأولئك الرسل يجب أن نعلمهم القديم والحديث ليخرجوا للناس حديثاً جيداً . لابد لنا من علماء فيهم من القوة ما يستطيعوا بها فهم تلك الكتب القديمة ، ومعرفة تلك الطرائق القديمة ، وفيهم من القوة ما يستطيعون معه تصوير ذلك فى أسلوب حديث ... ولذلك فإنه يجب أن يراعى فى النظام الجديد للأزهر عدم إهمال طرقه الأصلية فى البحث وفهم الكتاب .

أما المدرسة على نظامها منذ أنشئت إلى سنة ١٩٢٣م فإنها تستحق الثناء، ولا أجد ما أعيبها به . ولكن أستطيع أن أقول بأن تعهد الأزهر والمعاهد بالرقابة وحسن الإدارة ، يخرج للأمة مثل علماء تلك المدرسة أو أحسن منهم.

وقد أشير فى لجنة إصلاح الأزهر سنة ١٩٢٤م إلى شىء من المقارنة بين القضاة خريجى الأزهر ، والقضاة خريجى المدرسة ، ويحسن الرجوع إليه لأنه يفيد فيما نحن بصدده .

وخلاصة القول !!

وخلاصة ما أسلفته أن تندمج تجهيزته دار العلوم فى المعاهد ، على أن توضع قواعد وقتية بهذه المدارس بالنسبة لتلاميذها الموجودين فيها الآن .

أما امتيازاتهم فهى كما سيأتى :

علماء اللغة العربية : يكونون أساتذة فى الأزهر والمعاهد الدينية وجميع مدارس الحكومة ومجالس المديريات .

علماء الفقه : يكونون أساتذة العلوم الشرعية فى الأزهر والمعاهد الدينية وجميع مدارس الحكومة .

علماء الارشاد والدعوة : يكونون أساتذة فى الأزهر والمعاهد ، ويكونون خطباء وأئمة ووعاظاً مرشدين .

أما شهادة القسم الأولى فليس لها شىء من الحقوق إلا تأهيل صاحبها لدخول القسم الثانوى .

أما شهادة القسم الثانوى : فتؤهل صاحبها للأقسام العالية ، وتؤهله لوظائف الكتابة فى المحاكم الشرعية والمعاهد الدينية .

وقد ينظر بعد فى علاقة هذا القسم وبعض الأقسام العالية بالجامعة المصرية ، إذا أراد واحد من حاملى شهاداته دخول الجامعة المصرية فى بعض أقسامها .

الإسراع فى تنفيذ المشروع وعدم السكوت عليه

ويستطرد الشيخ المراغى قائلاً :

وقد يصح أن يقال : لندع دار العلوم ومدرسة القضاء تمضيان فى طريقهما ، ولنصلح الأزهر على هذا النحو الذى أشير إليه ، وليس هناك ضرر فى وجود مدارس متعددة صالحة ... غير أن ما أشرت إليه بالنسبة لمدرسة القضاء يحملنا على عدم السكوت على نظامها الحاضر ، وما أشرت إليه بالنسبة للغاية العظيمة التى ننشدها من توحيد التعليم وتجانس العلماء من الفائدة التى تعود على المعاهد نفسها من ادخال العناصر القوية فى اللغة العربية – وهم علماء دار العلوم – إلى الأزهر ، تجعلنا نفضل طريق التوحيد على طريق التعدد .

وهناك أمر لا يصح الإغضاء عنه : ذلك أن وجود مدارس دار العلوم والقضاء وتجهيزية دار العلوم ، مؤشر على الأزهر والمعاهد من حيث الرغبة فيهما ... لأن نتيجة الأزهر – إذا لم يخرج قضاة ومحامين وعلماء باللغة العربية فى مدارس الحكومة – تقتصر على إخراج علماء للمعاهد وخطباء للمساجد . وهى نتيجة غير مرغبة ، ومن شأنها أن تجعل التعليم الدينى فى المعاهد مقصوراً على بعض الطبقات التى ليس لها فى الحياة آمال سامية . وهذه الطبقات وحدها قد لا تؤمن على هذه الوديعة ، وديعة الخلق

الدينى والثقافة الإسلامية ومن الواجب ألا يغيب – ونحن نتقدم لتهذيب التعليم الدينى وتقويم أخلاق الأمة – أن نشجع الطبقة الراقية على الدخول فى هذه المعاهد لتقوم بما يطلب منها من العناية بالأخلاق .

سمعة الأزهر أهم فى الداخل والخارج

وأمر آخر هو أن سلب الامتيازات القديمة التى كانت للأزهر من تخريج القضاة والمحامين وعلماء اللغة العربية ، يؤثر أمام الرأى العام داخل الدولة المصرية وخارجها فى الأقطار الأخرى ، على سمعة الأزهر والمعاهد . ومن واجب الدولة المصرية أن تحافظ على كرامة هذا المعهد القديم ، وأن ترد إليه مجده ... فإنه واسطة اتصال وثيق بين الأمة المصرية وغيرها من الأمم . وإذا أحسن استخدام هذه الواسطة عاد بفائدة أدبية ذات قيمة على الشعب المصرى .

ومتى تم تنظيم الأزهر ، وأخذ مكانته ، فستعود إليه ثقة الأمم الإسلامية وتطلب منه علماء ومرشدين ، خصوصاً إذا علمت فيه اللغات التى يحتاج إليها المرشدين إذا ذهب إلى بلد من البلاد الإسلامية .

هذا هو مجمل رأيى فى إصلاح المعاهد الدينية والتعليم ، أقدمه خالياً من التفاصيل حتى إذا ما صادف قبولاً ، واتفق على النقط الأساسية فيه ... أمكن أن نشرع فى تأليف اللجان الفنية التى تبحث أجزاء المشروع ، وأمكن بعد ذلك أن نرجع إلى القوانين لإصلاحها .

وقبل أن أختتم كلمتى هذه أشير إلى أن من الممكن ايجاد كل الضمانات لحسن سير التعليم وذلك بتأليف مجالس الإدارة ، ومجلس الأزهر الأعلى على وجه تمثل فيه وزارة المعارف تمثيلاً قوياً ، وأن يكون قسم التفتيش على اللغة العربية والعلوم الحديثة مشتملاً على رجال تكون لوزارة المعارف رأى فى اختيارهم .

بل ويمكن أيضاً أن يكون لوزارة المعارف مندوبون لحضور الامتحانات.

ولابد أيضاً من أن أصرح بأن الأزهر لا ينبغى أن يعنى بإخراج معلمين للمدارس الأولية وسننظر فى إنهاء هذه الدراسة الخاصة بالتعليم الأولى .

كما أنه لابد لى أيضاً من الإشارة إلى وجوب إلغاء قانون التخصص ، فقد دلت التجارب على عقم نتائجه ... ولذلك أسباب كثيرة قد يحسن عدم الافضاء بها . وأيضاً فإن النظام الذى أشرت إليه ، وهو نظام تقسيم الدراسة العالية سيضمن تخريج علماء لهم تفوق فى علوم الأقسام التى يدخلونها .

« وأسأل الله أن يهيء للأزهر والمعاهد طريق الفلاح والنجاح » .

لماذا استقال المراغى من مشيخة الأزهر ؟

يرجع بعض الباحثين استقالة الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر إلى عدة أسباب منها : أن دوائر القصر لم ترحب باشراف الحكومة على الأزهر ... وأن الحكومة تباطأت فى تنفيذ المشروع الذى تضمنته مذكرة الشيخ المراغى التى ذكرنا بعض فقراتها .

كذلك فان بعض الأزهريين عارض فكرة تقسيم الدراسة العالية إلى عدة أقسام بحجة أن علوم القرآن يخدم بعضها بعضاً ، ويتمم بعضها بعضاً ، ويشترك بعضها مع بعض فى إعداد العالم الذى تتوافز فيه شروط الاجتهاد .

وعلى كل حال فقد كانت هذه المذكرة – والتى أثارت ضجة كبرى فى مختلف الدوائر والأوساط – الأساسية الذى قام عليه تنظيم الأزهر فيما بعد .

الشيخ الظواهرى وتطوير الأزهر

حل الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى فى مشيخة الأزهر محل الشيخ المراغى ... وكان صديقاً للملك فؤاد الذى كان يحبه ، ويبادله الشعور الطيب ، ومن يقرأ مذكرات الشيخ الظواهرى يدرك تماماً عمق هذه الصداقة .

وقد استطاع الشيخ الظواهرى أن يطور الأزهر ، ويتغلب على العقبات التى صادفت الشيخ المراغى فى مشيخته الأولى .

وقد صدر قانون سنة ١٩٣٠م بإنشاء الكليات الثلاث : الشريعة ، أصول الدين واللغة العربية ، وبدأت الدراسة بها فى مبان مؤقتة بالصلبية والبرامونى والخازندارة ، إلى أن بنيت المبانى الثلاثة الحالية بالدراسة ، وهذا هو التعليم العالى .

كما أنشأ الشيخ الظواهرى نظام التخصص فى المادة ، والتخصص فى المهنة ... ولسنا الآن بصدد الحديث عن هذا التطوير ، فهذه الفترة تقع خارج نطاق هذا البحث (١) .

هوامش الشق الثانى

١ – للتوسع راجع : « أهداف الرسالة المحمدية وبيان دور الأزهر فى نشرها » مقال للمرحوم الشيخ كامل محمد حسن فى المؤتمر الخامس لمجمع البحوث الإسلامية من ص ٣٨٧ وما بعدها – القاهرة سنة ١٩٧٠ .

٢ – أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر فى العصر الحديث ص ٣٣٧، د. سعيد رزق حجاج : دراسات فى تاريخ مصر الحديث ص ١٢ سنة ١٩٨٤م .

٣ – جريدة الوطن عدد ١٥ يونيه سنة ١٩٠٨م مقال بعنوان «الإنسانية تتعذب» استعرض فيه الكاتب الحاضر الذى فيه الظلم والعصور القديمة الظالمة ، ثم قال : فإذا رجعت إلى تاريخ الإسلام فى عهد زهوره وعظمته ومجده ، وأردت أن تستخرج من الدقائق المكتومة سر ذلك العز الحالى وسبب تلك العظمة البالية .. لعرفت أن الأثرة هى التى أراقت الدماء وشبه المقال ما فعله الإسلام بما تفعله دول المسيحية اليوم.

٤ – لم يكن من قبيل المصادفة أن يبدأ المبشرون الصليبيون بمصر قلعة الإسلام الصامدة ومركز ثقله ، وبلدة الأزهر المعمور ، ولم يكن من المصادفة أيضاً أن يكون قادة الغزو الصليبى الإستعمارى الجديد لمصر من القساوسة المتعصبين المعروفين بكيدهم للإسلام وللمسلمين من أمثال « دنلوب » ، « كرومر » وغيرهم ، واللذين تخرجوا من أكبر المدارس اللاهوتية فى أوربا [« المرأة ومكانتها فى الإسلام » أحمد عبد العزيز الحصين ص ٢٠٧] وغيرهم من النصارى الذين رحلوا إلى مصر ليتخذوها قاعدة إنطلاق ، وليجندوا المنافقين والمنافقات من زملائهم فى الصحافة وغيرها ، الذبن أظهروا أسماء المسلمين وأبطنوا قلوب التعالب والذئاب [عودة الحجاب .. لمحمد أحمد المقدم ص ٤] .

٥ – مصطفى النحاس جبر يوسف : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية سنة ١٩٠٦ / ١٩١٤م ص ١٠٠ طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥م .

٦ – راجع : بحوث ودراسات جديدة فى تاريخ التربية الإسلامية للدكتور مجاهد توفيق الجندى ص ٢٦٧ – ٢٦٨ ط أولى١٤٠٤ – ١٩٨٤م .

٧ – (المرأة ومكانتها فى الإسلام) للحصين ص ٢١٩ .

٨ – الحركات النسائية فى الشرق ص ٧ .

٩ – الإسلام على مفترق الطرق ص ٣٩ .

١٠ – عبد العزيز الحصين : المرأة ومكانتها فى الإسلام ص ١٢ .

١١ – أنور الجندى : الخنجر المسموم ص ٢٩ .

١٢ – التبشير والإستعمار ص ١٨٤ ط المكتبة العصرية – بيروت سنة ١٩٥٧م .
١٣ – جلال العالم : قادة الغرب يقولون نقلاً عن (حرب الأيام الستة) لراندولف تشرشل ص ١٣٩ من الترجمة العربية .
١٤ – قادة الغرب يقولون ! نقلاً عن «المنار» عدد (٩ / ١١ سنة ١٩٦٢م .
١٥ – د. مجاهد الجندى : دراسات وبحوث جديدة فى تاريخ التربية الإسلامية ص ٢٦ وما بعدها والمراجع الأخرى المصاحبة .
١٦ – محمد أحمد المقدم : عودة الحجاب – مرجع سبق – ص ٥٣ .
١٧ – مجلة الأزهر عدد أول مارس سنة ١٨٩٢م .
١٨ – المقتطف عدد يناير سنة ١٨٨٩م ، راجع : تطور الخط العربى وأدوات الكتابة (بحث ماچستير) للباحث بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر سنة ١٩٧٥م .

١٩ – عبد الرحيم فوده : مساجد ،معاهد ص ٦٢ – ٧٤ . راجع عن ص ٧٨ – ص ٨٠ ط دار الشعب سنة ١٩٦٠م .
٢٠ – راجع بعض فقرات هذه المذكرة فى الشق الثانى من هذا البحث .
٢٢ – راجع الملحق ١ من الشق الأول من هذا البحث ص ح ، ى .
٢٣ – راجع ص ٩١ من محاضر جلسات وقرارات المجلس الأعلى للأزهر ١٩١٩ – ١٩١٦م ط مطبعة النهضة بمصر .
٢٤ – راجع : محاضر وقرارات المجلس الأعلى للأزهر سنة ١٤٠ ، ١٤١ ، وراجع إعلان الدخول سنة ١٩١٥م ملحق رقم ٢ من الشق الأول .
٢٥ – راجع أسماء هؤلاء الطلاب والمكافئات التى حصلوا عليها فى مواد الامتحان بالملحق رقم ١ من الشق الأول ى – ص – م .
٢٦ – سليم بن أبى فراج بن السيد سليم بن فراج البشرى (نسبة إلى محله بشر) من قرى شبراخيت / بحيرة ولد سنة ١٢٤٨هـ ولما بلغ التاسعة من عمره حفظ القرآن الكريم وجوده ثم قدم إلى القاهرة ونزل عند خاله ... وإلتحق بالأزهر واتصل بكبار علمائه درس الفقه على مذهب الإمام مالك ، وظل يواصل دراسته بالأزهر على علمائه كالشيخ عليش والشيخ الخنانى والبيجورى وغيرهم .

باشر التدريس مكان شيخه الخنانى فظهر نبوغه واشتهر أمره وتهافت عليه الطلبة حيث نبغ نبوغاً كبيراً فى علم الحديث ، واتجهت انظار الباحثين من العلماء والطلبة إليه فى مشكلاتهم العلمية ، ولم ينقطع عنه طلابه عندما لزم بيته لاصابته بالروماتيزم ،

فكان يلقى عليهم دروسه صباح كل يوم ... ثم صدر الأمر بتعيينه شيخاً ونقيباً للسادة المالكية .

ولما اتجهت النية لإصلاح الأزهر فى عهد الشيخ حسونه النواوى ، كان فى مقدمة العلماء الذين وقع عليهم الاختيار . لعضوية مجلس إدارة الأزهر مع الشيخ محمد عبده وعبد الكريم سالمان وغيرهم ... ثم صدر قرار بتعيينه شيخاً للأزهر سنة ١٣١٧هـ ١٩٠١م لكنه قدم استقالته من هذا المنصب الخطير على إثر خلاف بينه وبين الخديو سنة ١٣٢٠هـ ١٩٠٤م ، وقد اعيد إلى هذا المنصب مرة ثانية (١٣٢٧هـ ١٣٣٥هـ ١٩١٦م) ليعيد الهدوء إلى الأزهر إثر الاضطراب الذى حدث به ، له مصنفات كثيرة ، وبارك الله فى عمره حيث مات .عن تسعين سنة (راجع الكنز الثمين لعظماء المصريين لفرج سليمان فؤاد ط الاعتماد سنة ١٩١٧م ١٩١٩م ، كنز الجوهر للشيخ سليمان صد الحنفى، الاعلان للزركلى ، الأزهر تاريخه وتطوره ، الأزهر فى اثنى عشر عاماً ، على عبد العظيم مشيخة الأزهر جـ ١) .

٢٧ – راجع مادة ٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٣م ملحق رقم ٦ من الشق الثانى من هذا البحث .
٢٨ – راجع محاضر مجلس الأزهر الأعلى سنة ١٩١١م ص ٣٩ ، ص ٥٧ ، ص ٧١ .
٢٩ – راجع محاضر مجلس الأزهر الأعلى سنة ١٩١٢م ص ٤ ، ٥٧ .
٣٠ – راجع محاضر مجلس الأزهر الأعلى سنة ١٩١٤م .
٣١ – راجع مجلة الأزهر عدد جماد آخر سنة ١٤٠٤هـ ص ٩١٦ – ٩٢٧ .
٣٢ – ص ٢٤ .
٣٣ – ص ٢٦ ص ١٤١ ، ١٤٢ ، دار العلوم .
٣٤ – ص ٢٧ .
٣٥ – ص ٣١ .
٣٦ – ص ٣١ ص ٣٠ .
٣٧ – ص ٣٢ .
٣٨ – ص ٣٢ .
٣٩ – ص ٣٦ .
٤٠ – ص ٣٧ .
٤١ – ص ٣٩ .

٤٢ – ابن نباته أحد الشعراء والأدباء المجيدين فى القرن الثامن الهجرى .
٤٣ – راجع ص ٣٩ – ٤١ ، من محاضر وقرارات مجلس الأزهر الأعلى سنة ١٣٢٩هـ ١٩١١م ط م الاصلاح بالقاهرة (ص ح – ك) (ص أ،ب) (ص و – ز) ، راجع كذلك ملحق رقم ٥ ويتكون من أسماء أعضاء الهيئة واللائحة الداخلية لها ومرتباتها ومحضر من محاضر جلساتها وقراراتها سنة ١٩٣٠م .
٤٤ – راجع ص هـ من الملحق ٥ المذكور .
٤٥ – راجع : د. مجاهد توفيق الجندى : هيئة كبار العلماء صفحات مطوية من تاريخ الأزهر مجلة الأزهر عدد ذى العقدة سنة ١٤٠٣هـ .
٤٦ – الخطاب كاملاً فى محاضر جلسات الأعلى للأزهر سنة ١٩١٦م ص ٨٩ – ٩٠ .
٤٧ – راجع هذه المذكرة كاملة فى محاضر جلسات مجلس الأزهر الأعلى سنة ١٩١٦م ص ٩٠– ٩٥ .
٤٨ – راجع هذين التقريرين فى صفحات ن ، س ، ع ، ف من الملحق رقم ١ من الشق الأول من هذا البحث .
٤٩ – راجع الملحق رقم من الشق الأول من هذا البحث . ص ب .
٥٠ – راجع : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده تأليف تيودور روز ستين تعريب على أحمد شكرى ص ٤٧٧ ط ١٣٤٥هـ ١٩٢٧م.
٥١ – راجع هذا الأمر الملكى فى الملحق رقم من الشق الأول من البحث .
٥٢ – راجع هذه الوثيقة فى الملحق رقم من الشق الأول من هذا البحث ، بالاضافة إلى أننا جلسنا مع السيد المستشار عبد المجيد الغايش رئيس «محكمة النقد» سابقاً ، وهو من مواليد «القصابة» مركز بسيون / غربية الذى أخبرنا بما فيه من الكفاية عن ذكرياته حول هذه الأحداث .
٥٣ – وثيقة أخرى تحوى أسماء طلاب آخرين سننشرها قريباً مع وثائق أخرى جديدة عن الأزهر فى عهدى الشيخ المراغى والشيخ الظواهرى .
٥٤ – عثرنا فى اضمامة قديمة على صورة للمنشور وبه تعهد من الطالب وولى أمره للطالب محمد محمد الشناوى من محلة روح مركز طنطا غربية ، وعلى هذه الصورة من المنشور توقيع الشيخ محمد عبد الرحمن الشناوى وتوقيع الطالب محمد محمد الشناوى ، ثم توقيع على كفالة ولى أمر الطالب ، ورد الإجابة إلى معهد طنطا وكان الطالب المذكور فى السنة الأولى من القسم الثانوى سنة ١٩٢٨م ، راجع ملحق رقم من الشق الأول .
٥٥ – هدد «لويد جورج» فى خطابه باغلاق المدارس والمعاهد ، وقطع مرتبات المدرسين

وشيوخ المعاهد الدينية وسنقوم بنشره إن شاء الله بعد عمل الدراسات اللازمة له فى المستقبل وعلى الله التيسير (الباحث) .

٥٦ – صدر هذا المرسوم بسراى عابدين فى ٢٨ رمضان سنة ١٣٤٧هـ ١٩٢٩م ، وكان رئيس الوزراء محمد محمود ووزير المعارف العمومية أحمد لطفى السيد ، ووزير الحقانية هو أحمد محمد خشبة .

٥٧ – راجع صورة فريدة لإحدى حلقات الشيخ المراغى بالجامع الأزهر نقلاً عن كتاب سنية قراعة «الأزهر فى ألف عام» .

٥٨ – راجع للتوسع فى نظام الحلقات : د. مجاهد توفيق الجندى : «الحركة العلمية فى مصر فى عصر سلاطين المماليك البرجية ودور الأزهر فيها» رسالة دكتوراه غير منشورة بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرةتحت رقم (٢٢٦٠ – ٢٢٦٢) ص ٦٤٥ وما بعدها ، «دراسات وبحوث جديدة فى تاريخ التربية الإسلامية» له أيضاً ط أولى سنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م ص ٢٣٣ – ٢٣٥ ، أ.د / عبد العزيز محمد الشناوى : دور الأزهر فى الحفاظ على الطابع العربى لمصر أبان الحكم العثمانى ص ١٧ ط دار الكتب ، الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى : العلم والعلماء ونظام الدراسة بالجامع الأزهر ط أولى ص ٣٥٣ – ٣٥٤ .

٥٩ – هو ما يعرف بكرسى الاستاذية فى عصرنا الحاضر (الباحث) .

٦٠ – راجع : د. مجاهد توفيق الجندى : نظام الدراسة قديماً وحديثاً بالجامع الأزهر – دراسة وثائقية ، بحث قدم للجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفى للأزهر فى ٩٢٨ صفحة سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م ص ١٢٦ .

٦١ – «العمد» جمع عمود وهو من الناحية المعمارية يتكون من قاعدة ، وبدن وهو جسم العمود ، وتاج وهو ما يحمل كتف أو رجل العقد الذى يحمل السقف ، وقد يطلق عليه أيضاً «اسطوانة» ومنه أساطين العلم لجلوس كبار العلماء بجوار هذه الأعمدة أو الأساطين ولهم حلقات كبيرة ، ولهم شهرة علمية عظيمة (الباحث) .

٦٢ – راجع : الضوء اللامع لأعيان القرن التاسع للسخاوى جـ ٩ ص ٣٢ ، ٩٢ .

٦٣ – نسبة إلى «شبشير» إحدى قرى «مركز طنطا» ، وتقع فى المسافة بين طنطا والمحلة الكبرى بالقرب من «محلة روح» (الباحث) .

٦٤ – نسبة إلى «محلة زياد» إحدى قرى «مركز سمنود» محافظة الغربية (الباحث) .

٦٥ – كان النسخ من المهام الأساسية للشيوخ والطلاب ، لأنه الشىء الوحيد لتزويد المكتبات بنسخ كثيرة من الكتاب الواحد ، ولم تكن آلات الطباعة قد اكتشفت بعد (الباحث) .

٦٦ – راجع تصدير العلامة جلال الدين السيوطى محاضرة ألقاها أمام لجنة امتحانه ليحظى بدرجة التدريس بجامع شيخون بالقاهرة .. وهى تتكون من اثنين وخمسين سطراً بخط يده ضمن مجموعته رقم ٢٠٤ بمكتبة الأزهر ، وتنشر صورته هنا لأول مرة حيث عثرنا عليها بمحض الصدفة ، ونحن نقلب فى مخطوطات مكتبة الأزهر العامرة .

وهذا التصدير يعطينا بأحلى بيان صورة مشرقة لتخريج العلماء فى الجامع الأزهر وغيره من مراكز العلم فى البلاد الإسلامية وقد تحدث فيه السيوطى عن تفسير الآيات الثلاث الأولى من سورة الفتح وتناولها شرحاً وتحليلاً من كافة الجوانب ... (الباحث) وراجع أيضاً كتابنا : دراسات وبحوث جديدة فى تاريخ التربية الإسلامية ص ١٨٢–١٩٢ ط أولى ١٤٠٤هـ توزيع دار المعارف .

٦٧ – د. مجاهد الجندى : نظام الدراسة بالجامع الأزهر قديماً وحديثاً «دراسة بالوثائق» بحث قدم للجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفى للأزهر مارس سنة ١٩٨٣م ص ٦٧ وما بعدها ، الأزهر ورحلة الألف عام بحث طويل فى مجلة المصور العدد التذكارى الوثائقى) فى الاحتفال بالعيد الألفى للأزهر عدد ١٨ مارس سنة ١٩٨٣م ، الخطط التوفيقية جـ ٤ ص ٢٦ .

٦٨ – على عبد العظيم : مشيخة الأزهر جـ ١ ص ٢٤٦ وما بعدها ط مجمع البحوث الإسلامية سنة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

٦٩ – الإجازات : جمع إجازة بكسر الهمزة وهى : أن يجيز الشيخ للطالب أن يروى عنه مروياته فى العلوم التى تلقاها الطالب عليه بعد الدراسة على كثير من الشيوخ فى العلوم المختلفة المعتاد دراستها بالجامع الأزهر ... (راجع ملحق رقم «٢») وهى صورة جزء من إجازة عامة ... لطالب تونسى درس بالأزهر وبلغ عدد شيوخه الذين وقعوا على الاجازة ٤١ شيخ منهم ١١ شيخ ضرير ... ونشرنا هذه الصورة فى كتابنا : دراسات وبحوث جديدة فى تاريخ التربية الإسلامية ولأول مرة ص ٢٩٥ – مرجع سبق .

٧٠ – نسبة إلى «قلقشندة» إحدى قرى مركز طوخ محافظة القليوبية ، وكانت له حلقة كبيرة مشهورة فى الجامع الأزهر شغل عدة مناصب فى دولة المماليك الجراكسة آخرها رئيس ديوان الإنشاء سنة ٨٢١هـ وله عدة مؤلفات مخطوطة منها : ضوء الصبح المسفر ، ومطبوعة ومنها : صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء فى أربعة عشر جزءاً .

٧١ – راجع : صبح الاعشى جـ ١٤ ص ٣٢٢ ط دار الكتب والجدير بالملاحظة أن نظام

الإجازات هذا تخرج به آلاف العلماء فى العصور الإسلامية الزاهرة ، ثم صار الشيوخ يتساهلون فى منح الاجازات العلمية ، حتى صار يتصدر من ليس بأهل للتدريس ... وأصيب الأزهر بالجمود فى معالجة قضايا التدريس بصفة عامة ، وثبت على تدريس الحواشى ... ولم يبتكر الشيوخ شروحاً أو طرقاً جديدة فى التدريس ... والتعليم ... مما جعل الأزهر لا يساير النهضة العلمية الحديثة (الباحث) .

٧٢ – راجع صورة لشهادة العالمية «طلب الامتحان وقرار اللجنة الممتحنة بنجاح الطالب من الدرجة الثالثة» عثرنا عليها فى أوراق بالجامع الأحمدى بطنطا وتنشر لأول مرة ، بل أننا ننفرد بنشرها هنا ولم تسبق إليها .

٧٣ – راجع ملحق رقم «٤» من هذا البحث وهو اذن بالتدريس ومعه الكتب التى درسها الطالب (الباحث) .

٧٤ – عارض كثير من شيوخ الأزهر وأعلامه إصلاح الأزهر ، وكتبوا العرائض والشكاوى إلى الشيخ الامبابى وغيره يرجون الابقاء للأزهر على قدمه ، لأن الإصلاح سيكون أول مسمار يدق فى نعش الأزهر ، ومن هؤلاء الشيخ / عبد المجيد الشرنوبى الذى عثرنا على وثائق بخط يده يعارض فيها الامتحانات والإصلاح عموماً ونحن نعدها للنشر قريباً أن شاء الله تعالى .

٧٥ – هناك «متن» لكل علم بالجامع الأزهر وهو عبارة عن ملخص سريع لهذا العلم ، وقد تكون المتون شعرية كألفية ابن مالك فى النحو والصرف ، وقد تكون شعرية فى البلاغة كمتن الجوهر المكنون فى الثلاثة فنون ، المعانى والبيان والبديع ، وقد تكون نثرية كمتن أبى شجاع فى الفقه الشافعى ... وغيرها ، وعلى هذه المتون عدة شروح وعلى الشرح الواحد عدة شروح أخرى تسمى التعليقات أو الحواشى ، والمتون عادة تناسب عقلية المبتدئين فى التعليم (الباحث) .

٧٦ – نسبة إلى « مرصفا » إحدى قرى مركز شبين القناطر محافظة القليوبية (الباحث) .

٧٧ – نسبة إلى «محلة بشر» إحدى قرى مركز «شبراخيت» محافظة البحيرة ولد سنة ١٢٤٨هـ ١٨٢٩م ومات سنة ١٣٣٥هـ – ١٩١٧م . ودفن بزاوية السادات المالكية بصحراء قرافة السيدة زينب بعد حياة حافلة بمآثر الأعمال ... راجع ترجمته فى كتاب «اقليم البحيرة» لمحمد محمود زيتون طبع دار المعارف سنة ١٩٦٢م ص ٥٦٨ والمراجع التى رجع إليها (الباحث) .

٧٨ – نسبة إلى «نابلس» إحدى قرى فلسطين (الباحث) .

٧٩ – ولد «بمحلة نصر» سنة ١٢٥٨هـ – ١٨٤٩م وقيل سنة ١٢٦٥هـ وأبوه «عبده خير الدين» وأمه «حنينة» من أسرة عثمان من الغربية ويرجع أصلها إلى «بنى عدى» فى سن العاشرة التحق بالجامع الأحمدى بطنطا ثم درس بالأزهر ... أقليم البحيرة ص ٥٨٨ – ٥٩٤ مرجع سابق .

٨٠ – ولد فى «جنبواى» إحدى قرى البحيرة سنة ١٢٦٥هـ وهو من أصل ألبانى ... مات فى مايو سنة ١٩١٧م وشهد جنازته سعد زغلول وعلماء الأمة (أقليم البحيرة ص ٥٩٤ – ٥٩٧) مرجع سابق .

٨١ – عبد الكريم سالمان : أعمال مجلس إدارة الأزهر . د.ت وقد صودر هذا الكتاب ... ولم نعثر منه إلا على نسخة فريدة بمكتبة الأزهر .

٨٢ – انعقد هذا المجلس لأول مرة فى تاريخه بدار مشيخة الأزهر وفق النظام الجديد فى ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٢٩ ٤ من يونيه ١٩١١م وكان يتكون من الشيخ سليم البشرى شيخ الأزهر رئيساً ثم الشيخ بكرى عاشور الصدفى مفتى الديار المصرية وشيخ السادة الحنفية ، والشيخ سليمان العبد شيخ السادة الشافعية والشيخ هارون عبد الرازق نائب شيخ السادة المالكية والشيخ أحمد البسيونى شيخ السادة الحنابلة ، وأصحاب السعادة أحمد شفيق باشا مدير عموم الأوقاف وأحمد فتحى زغلول باشا وكيل نظارة الحقانية ، وأحمد ذهنى باشا ناظر مدرسة المهندسخانة سابقاً (الباحث) .

٨٣ – تتكون هذه الهيئة من ثلاثين عالماً من كبار العلماء وأفاضلهم على أن يكون عدد علماء المالكية منهم ٩ علماء والحنفية ١١ والشافعية ٩ والحنابلة ١ وبعد أن تداول المجلس فى اختيارهم ، وبعد الاطلاع على الباب السابع من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١م وبعد الاطلاع على المواد ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ و ١١٣ ، ١١٧ من القانون المشار إليه . وهذه الهيئة ستضطلع بشئون كثيرة فيما بعد لخدمة الإسلام والمسلمين ، راجع أسماء أعضاء هذه الهيئة فى الملحق رقم ٥ ، ومعه أيضاً كشف بأسماء الطلاب الذين حضروا دروس بعضهم .

٨٤ – راجع صورة من هذا القانون ملحق رقم «٦» من هذا البحث .

٨٥ – بلغ الفقر والضنك أشده بمعظم خريجى الأزهر نظر للحصار الذى فرضه الإستعمار على توظيفهم فى وظائف الدولة ، حتى أصبحوا وكأنهم غرباء فى وطنهم وكاد بعضهم يسأل الناس إلحافاً أعطوه أو منعوه ، وهذا هو السر فى ثوراتهم المتكررة ومظاهراتهم فى تلك الفترة المظلمة ولدينا عقد للشيخ محمد حسن حنفى خريج قسم التخصص شعبة التاريخ والاخلاق ، تعاقد فيه مجاناً مع الشيخ المراغى سنة

كاملة للتدريس بالمعاهد حتى تتاح له وظيفة بالأجر .. (فى جلسة مع سيادته بمنزله فى الزقازيق) .

٨٦ – وكان ضمن أعضائها :

١ – حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح صبرى بك وكيل وزارة الأوقاف .

٢ – حضرة صاحب الفضيلة الشيخ أحمد هارون المدير العام للمعاهد الدينية .

٣ – حضرة صاحب العزة محمد بهى الدين بك بركات المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية .

٤ – حضرة صاحب العزة محمد خالد حسنين بك مفتش العلوم الحديثة بالأزهر والمعاهد الدينية .

٥ – حضر صاحب الفضيلة الشيخ محمد عاشور وكيل الإدارة الشرعية بوزارة الحقانية .

وكان سكرتير الجلسة والجلسات القادمة حضرة محمد قدرى أفندى مدير إدارة المستخدمين والحسابات بالمعاهد الدينية .

٨٧ – توجد منها نسخة ضمن محاضر جلسات المجلس الأعلى للأزهر تكية محمد بك أبو الذهب – سنة ١٩٢٨م .

٨٨ – يقصد عندما انتقلت تبعيتها إلى الحقانية بعد أن كانت تابعة للأزهر وحزءاً منه (الباحث) .

٨٩ – يراجع للتوسع : د. مجاهد توفيق الجندى : « نظام الدراسة قديماً وحديثاً بالجامع الأزهر دراسة وثائقية ، بحث قدم فى الاحتفال بالعيد الألفى للأزهر مرجع سابق ، كلية اللغة العربية فى عيدها الذهبى (للباحث أيضاً) بحث نشر فى حولية كلية اللغة العربية العدد الثانى سنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م ط مطبعة حسان بالقاهرة .